وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبين

- تيطراوي اسماعيل

- بلباي يوسف

تحت عنوان:

التقييم المالي والتجاري للمؤسسة

- دراسة حالة المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء C.N.E.R.I.B بالمسيلة-

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
		رئيسا
د. حجاب موسى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بداية نشكر الله ونحمده حق الحمد على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع

ونسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعنا وينفع الناس جميعا

نتوجه بالشكر والعرفان إلى من كان دليلنا ومرشدنا في هذا العمل الأستاذ

"حجاب موسى" الذي أشرف على هذا العمل المتواضع

وإلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة وعلى موافقتهم مناقشة هذا العمل

كل الشكر والعرفان لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

بجامعة محمد بوضياف المسيلة

وطاقمها الإداري وكل أساتذتها الكرام

كل الشكر والعرفان لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل ولو كانت

بمساهمة صغيرة

إهداء

انطلاقا من قول المولى عز وجل:

بسم الله الرحمن الرحيم

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين" الآية 19 سورة النمل

نهدي ثمرة هذا الجهد إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله، وإلى كل أفراد العائلة الكريمة وإلى كل الأصدقاء كل باسمه، وإلى كل زملائي وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
الملخص	I
فهرس المحتويات	III-V
فهرس الجداول	X-XII
فهرس الاشكال	VI-IX
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للتقييم المالي والتجاري للمؤسسة	
تمهيد	05
المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي للمؤسسة	06
المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة	06
المطلب الثاني: خطوات وأهداف تقييم الأداء المالي	10
المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي	11
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي والتجاري ودوره في اتخاذ القرارات	22
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة ونسب الهيكلة المالية	22
المطلب الثاني:تقييم الأداء التجاري للمؤسسة	30
المطلب الثالث: تعريف عملية اتخاذ القرارات وأنواعها	31
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: منظومة النشاط للمركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء	
تمهيد	38
المبحث الأول: تقديم المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناءCNERIB	39
المطلب الأول: لمحة تاريخية حول المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء	39
المطلب الثاني: تعريف المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء	40
المطلب الثالث: مهام المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء	41
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء	42

المبحث الثاني: منظومة النشاط	**44**
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي وفق النسب الميزانية المالية للسنوات الثلاث(2017-2018-2019)	**44**
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي وفق جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث(2017-2018-2019)	**45**
المطلب الثالث: دراسة تطبيقية	**53**
خلاصة الفصل	**71**
الخاتمة	**76**
قائمة المراجع	**78**
الملاحق	**-**
الملاحق	**-**

فهرس الجداول والاشكال

فهرس الجداول

رقم الشكل	عنوان الجدول	الصفحة
01	النسب المتعلقة بالنشاط	23
02	اساسيات التفرقة بين القرارات المبرمجة وغير المبرمجة	32
03	الميزانية المالية (أصول)	45
04	يمثل الميزانية المالية 2017	46
05	يمثل الميزانية المالية حسب التقييم المالي (2017-2018)	47
06	يمثل الميزانية المالية المختصرة للأصول للسنوات الثلاث(2017-2018-2019)	49
07	يمثل الميزانية المختصرة للخصوم للسنوات التالية (2017-2018)	50
08	يمثل جدول حسابات النتائج حسب طبيعة السنوات التالية: (2017-2018)	51
09	حساب نسبة التمويل الدائم	53
10	حساب نسبة التمويل الذاتي	54
11	حساب نسبة الاستقلالية المالية	55
12	حساب نسبة قابلية السداد	56
13	حساب نسبة السيولة العامة	57
14	حساب السيولة المختصرة	58
15	حساب السيولة الفورية	59
16	حساب نسبة المردودية المالية	60
17	حساب نسبة مردوديةالنشاط	61
18	حساب معدل دوران مجموع الأصول	62
19	حساب معدل دوران الأصول الثابتة	63
20	حساب معدل دوران الأصول المتداولة	64
21	حساب نسبة هيكلة الأصول الثابتة	65
22	حساب نسبة هيكلة الأصول المتداولة	66
23	حساب نسبة هيكلة الخصوم	68
24	حساب نسبة ديون طويلة الاجل	69
25	حساب نسبة ديون قصيرة الاجل	70

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصوير إيضاحي لتقييم الأداء المالي	06
02	تقسيمات النسب المالية	19
03	أنواع القرارات في المستويات الإدارية	31
04	الهيكل التنظيمي	43
05	دائرة نسبية للأصول سنة 2017	49
06	دائرة نسبية للخصوم سنة 2017	50
07	مخطط الاعمدة لنسبة التمويل الدائم(2017-20182019)	53
08	مخطط الاعمدة لنسبة التمويل الذاتي(2017-2018-2019)	54
09	مخطط الاعمدة لنسبة الاستقلالية المالية (2017-2018-2019)	55
10	مخطط الاعمدة لنسبة قابلية السداد(2017-2018-2019)	56
11	مخطط الاعمدة لنسبة السيولة العامة(2017-2018-2019)	57
12	مخطط الاعمدة لنسبة السيولة المختصرة (2017-2018-2019)	58
13	مخطط الاعمدة لنسبة السيولة الفورية (2017-2018-2019)	59
14	مخطط الاعمدة لنسبة المردودية المالية(2017-2018-2019)	60
15	مخطط الاعمدة لنسبة مردودية المشاط(2017-2018-2019)	61
16	مخطط الاعمدة لمعدل لدوران مجموع الأصول (2017-2018-2019)	62
17	مخطط الاعمدة لمعدل لدوران الأصول الثابتة	64
18	مخطط الاعمدة لمعدل دوران الأصول المتداولة (2017-2018-2019)	65
19	مخطط الاعمدة لنسبة هيكلة الأصول الثابت	66
20	مخطط الاعمدة لنسبة هيكلة الأصول المتداولة (2017-2018-2019)	67
21	مخطط الاعمدة لنسبة هيكلة الخصوم(2017-2018-2019)	68
22	مخطط الاعمدة لنسبة ديون طويلة الاجل(2017-2018-2019)	69
23	مخطط الاعمدة لنسبة ديون قصيرة الاجل(2017-2018-2019)	70

رقم الملحق	عنوان الملاحق
01	الشكل القانوني للميزانية
02	الشكل القانوني لحساب النتائج حسب الطبيعة الفترة من .... الى ....
03	الشكل القانوني لحساب النتائج حسب الوظيفة الفترة من .... الى ....
04	الشكل القانوني لتدفقات الخزينة الطريقة المباشرة الفترة من.... الى....
05	الشكل القانوني لتدفقات الخزينة الطريقة غير المباشرة الفترة من.... الى....
06	جدول تغيرات الأموال الخاصة

المقدمة العامة

مقدمة عامة

لقد شهد ميدان تقييم المؤسسات تطورا ملحوظا في العقود والسنوات الأخيرة مع تطور النمو الاقتصادي المتسارع، ومع زيادة موجة التحرر الاقتصادي والمالي الذي شهدته كثير من اقتصاديات الدول المتطورة والنامية على حد سواء، حيث نجد عدة عوامل تسببت في هذا انتشار لعملية تقييم المؤسسات ومن بينها:

- ✓ العديد من عمليات التنازل عن أسهم الشركات وتحويل الشكل القانوني لها، اندماج وحيازة المؤسسات بإضافة الى تغيير في هيكل المؤسسات.
- ✓ التطور والتغيير المستمر في المعايير المحاسبية.
- ✓ التطور الكبير في تكنولوجيا الصناعة.
- ✓ ازدهار وتطور نظم الاتصال ونشر المعلومات المالية.

هذه التطورات الأخيرة جعلت من التقييم أكثر تعقيدا في مفهوم القيمة التي بقيت تقاوم كل عمليات التوحيد اين تتعدد المقاربات وتقنيات التقييم.

ان الوقوف امام ما بلغته المؤسسات من نتائج وما حققته من نجاحات لا يمكن ان يتم الا بالاستعانة بنظام تقويمي شامل لكافة أدائها الذي بلغته كما يقدم لإدارة المؤسسة صورة واضحة عن النتائج التي حققتها خلال السنوات المالية لتصحيح أوضاعها لتدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف وتعزيز قدراتها وهذا ما يعينها على الاستمرارية والبقاء والتطور، ومع زيادة المنافسة العالمية وبروز العولمة كظاهرة اقتصادية متنامية بتحولاتها العميقة والسريعة تفرض على الجزائر كدولة نامية تحديات حقيقية تستدعي تأهيل الكفاءة لهذه المؤسسات. ومن هذا المنطق أصبح من الضروري على المؤسسات إيجاد أدوات جديدة لتقييم أدائها المالي والتجاري والتي تمكنها من مواجهة تحديات جديدة.

ونظرا للتطور السريع الذي تشهده النظرية المالية وأساليب التحليل المالي يجب ان تكون هناك طرق متطورة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ونظرا للأهمية التي تكتسيها القوائم المالية المفصح عنها من قبل المؤسسة، زادت الحاجة الى المؤشرات المالية المستخرجة منها ومن اهم هذه المؤشرات نجد نسب السيولة المالية ونسب الهيكلة المالية، والتي تلعب دورا كبيرا في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وادائها المالي وتوضح قوة هذه المؤسسة او ضعفها،

ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التقييم المالي والتجاري في المؤسسة؟

يندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن حصرها فيما يلي:

1. ما مدى كفاءة الكشوفات المالية على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟
2. ماهي المستويات الواجب اتباعها لتقييم الأداء التجاري؟
3. ما هو واقع استعمال تقييم الأداء المالي والتجاري للمركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء؟

فرضيات الدراسة:

- تحتوي الكشوفات المالية على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- يختلف تقييم الأداء التجاري بحسب المستوى الذي يتم فيه التقييم بأدائها وتتمثل هذه المستويات أساسا في المستوى القومي، المستوى القطاعي والمستوى التجاري.
- يعتمد المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء على مستوى فعال في التقييم يساعد على الكشف على نقاط القوة والضعف.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال احتلال تقييم الأداء مكانة مهمة في المؤسسة فبالتقييم المالي تتم متابعة ونشاط المؤسسة وطبيعتها والعمل على تحسينها إضافة الى متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة، فالتقييم المالي يساهم في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية كما يساعد في فهم هذه البيانات، اما بالنسبة لتقييم الأداء التجاري فهو يعمل على تنمية وتوسيع رقعة المستثمرين في عملهم التجاري كما يعمل على تنظيم عملية التجديد التجاري.

اهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- معرفة دور تقييم الأداء المالي في تحديد كفاءة المؤسسة ومدى تحقيق أهدافها.
- معرفة دور تقييم الأداء التجاري الى قياس الكفاءة التجارية للاستثمارات لدى المؤسسة.

- توضيح مدى مساهمة تقييم الأداء المالي وكذا التجاري في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع

من اهم أسباب اختيار الموضوع هناك:

- الميول الشخصي نحو المحاسبة والتحليل المالي.
- الرغبة في الاطلاع والتعرف على هذا الموضوع.
- نظرا لأهميته كونه موضوع البحث مهم على الساحة الاقتصادية الجزائرية.
- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

حدود الدراسة

بناءا على موضوع بحثنا تم تحديد الإطار الزماني والمكاني على النحو التالي:

- الإطار الزمني: يمكن حصر دراستنا زمنيا خلال الفترة(2017-2019) وقمنا بالدراسة التطبيقية
- الإطار المكاني: تمركزت دراستنا في المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء.

منهج الدراسة

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث نستعمل المنهج الوصفي في الدراسة النظرية وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم، اما بالنسبة للمنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية للمركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء للفترة الممتدة(2017-2019).

الفصل الأول:

الإطار النظري للتقييم المالي والتجاري للمؤسسة

تمهيد الفصل الأول:

يعتبر الربح من أهم الأهداف التي ترجو المؤسسة أن تحققه بواسطة الأنشطة التي تقوم بها، فمهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة أنواعها لا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، فلا يمكن لهذه الأخيرة معرفة ما حققته من نتائج وما ضاع عنها من فرص من أجل تحديد خططها المستقبلية عن طريق التقييم وخاصة تقييم الأداء المالي والتجاري.

وقصد التعرف أكثر على الإطار النظري لتقييم الأداء المالي والتجاري للمؤسسة تم تقسيم الفصل إلى مبحثين هما :

- المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي للمؤسسة
- المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي والتجاري ودوره في اتخاذ القرارات

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي للمؤسسة

يحتل موضوع التقييم أهمية كبرى للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة وإفلاس العديد من المؤسسات الكبرى، ويهدف التقييم في المؤسسات إلى قياس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لديها .وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التقييم المالي وأهميته وخطواته وأهدافه، وكذلك مصادر معلومات التقييم المالي في المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

لكي نتمكن من تعريف تقييم الاداء المالي لبد ان نقدم تعريف اللأداء المالي وسوف يتم التركيز على أهمها:

يعرف محمد محمود الخطيب الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة.[1]

كما يعرف على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.[2]

1محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2010، ص 45.

[2]دادن عبد الغني **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر وباريس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007،ص 36.[2]

ويعرف أيضاً بأنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة.[1]

وهناك من يعرف الأداء المالي على أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية وهذا ما يتوقف على السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة والتي تظهر جليا من خلال:[2]

- تركيبة ميزانيتها المالية من أصول وخصوم ومدى قدرتها على تمويل استثماراتها، إذ أن عدم قدرتها على تمويل هذه الأخيرة سيؤثر دون شك على أدائها المالي؛
- درجة اعتمادها على الديون قصيرة الأجل ومعدل دوران دورة الاستغلال، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه مورديها بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل في ظل معدل دوران بطئ لدورة الاستغلال سيؤدي في النهاية إلى خلق مشاكل ينتج عنها انخفاض مستوى الأداء المالي؛
- حجم السيولة المتوفرة لديها، فإذا كانت تعاني عجزاً فهذا يؤدي إلى زيادة ديونها مما ينتج عنه انخفاض في الأداء، أما في حالة توفرها على فائض مع قدرتها على استغلاله أحسن استغلال من خلال توظيفه لتحقيق فرص ربح إضافية تسمح برفع مستوى الأداء المالي.

كما يعني الأداء المالي تسليط الضوء وفحص المحاور التالية من خلال عملية التحاكي:[3]

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه يعبر على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها لمالية المتاحة بكفاءة وفعالية.

---

[3] محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 05-2013/05/06 جامعة الوادي، ص 07.

4قلو رفيق، **دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، ص 133.

5دادن عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص 36.[3]

و للوقوف على مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد المالية يجب تقديم الأداء المالي، ولهذا فإننا سنحاول تعريف تقييم الأداء المالي كما يلي:

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكما على إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة.[1]

كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إل عناية واهتمام أكبر.[2]

و يمكن أن نوضح أهم الجوانب التي يتعرض لها تقييم الأداء المالي كما يلي:[3]

- مدى تحقيق الربحية في ظل الإمكانيات المادية والمالية المتاحة؛
- تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول وذلك يتضمن إقرار حجم ونوع الاستثمار المناسب، وتحديد الحجم المناسب من رأس المال والديون سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل؛
- مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها أي قدرتها المالية، هذا المؤشر ضروري لأي مؤسسة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن وبالتالي تحقيق النمو والاستمرارية؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.

مما سبق ذكره من تعاريف يمكننا أن نعرف تقييم الأداء المالي على أنه عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز وذلك من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وذلك على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

و لتوضيح عملية تقييم الأداء المالي يمكن عرض الشكل الآتي:

---

[1] محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[2] بنية حيزية، **أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، ص 70.

[3] وضياف سامية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات خلال 2005-2008**، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، 2009، ص ص 62-63.

الشكل رقم (1): تصوير إيضاحي لتقييم الأداء المالي

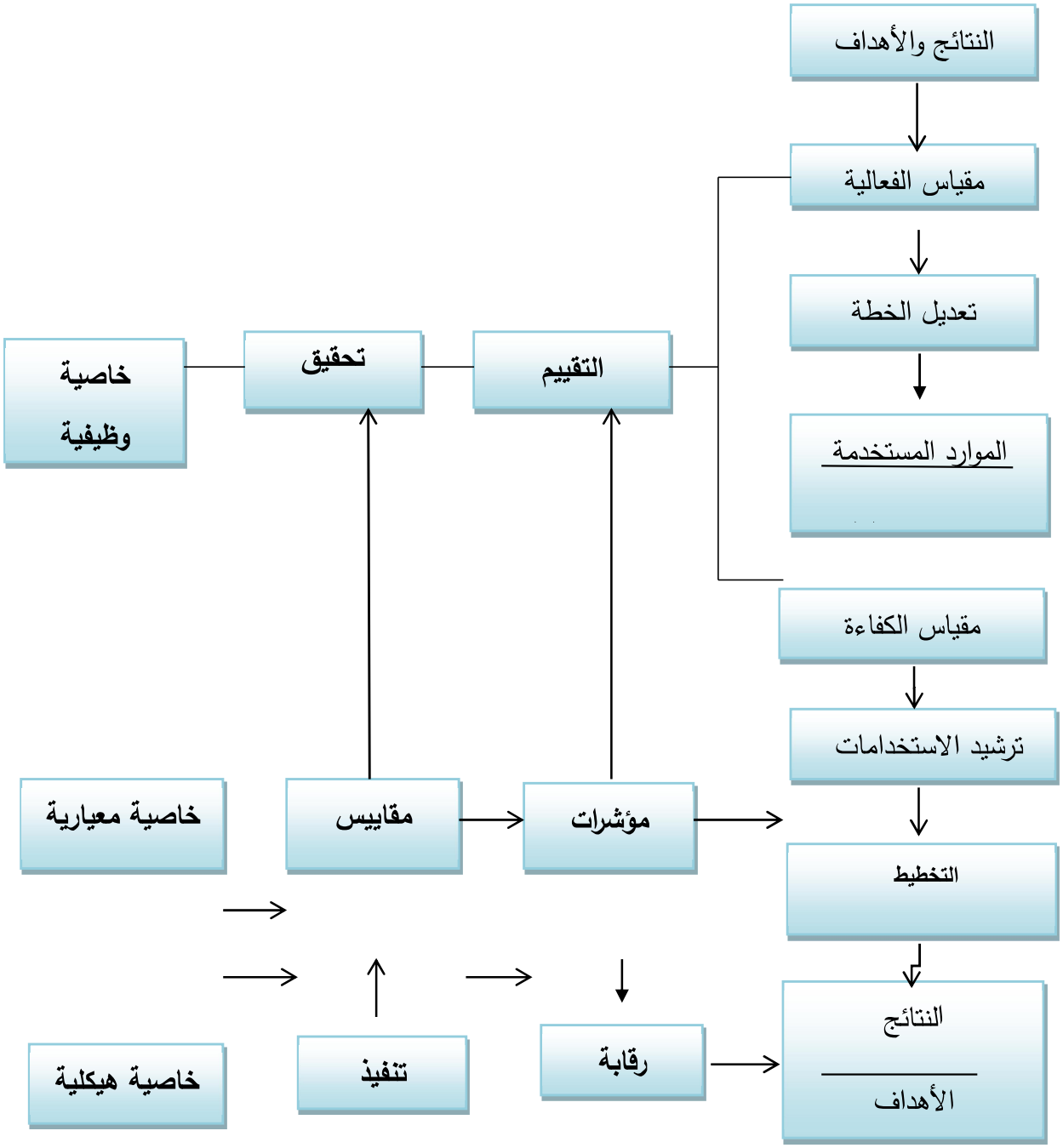

المصدر: السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، الرياض،2000، ص 39.

من خلال الشكل السابق يتضح أن تقييم الأداء المالي هي عملية رقابية يتم من خلالها قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية ومقارنة ما تم تحقيقه مع مكان مخطط له من أهداف هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن خلال عملية تقييم الأداء المالي يمكن الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

➢ **الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي**

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة.[1]

المطلب الثاني: خطوات وأهداف تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

– الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

– احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

– دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفرو قات وبواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي ومقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

– وضع التوصيات الملائمة معتمدين في عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها[2]

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 46–47.

[2] محمد محمود الخطيب ،الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الجامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان ،الأردن2010، ص51 و52

الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم ا المسير داخل المؤسسة، أو مكتب دراسات خاص، أو البنك الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراضه لزبونه مبلغ من المال، ولكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما في مايلي: [1]

1. الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة، مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية .
2. اتخاذ القرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال.
3. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة، تحقق اكبر عائد بتكاليف أقل.
4. .تبيان أهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة، والتي تساعد المقيم على تقييم المؤسسة.

المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، فيشترط للمعلومات أن تكون بالجودة وفي الوقت المناسب، تقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث، فمنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية وخارجية ويقسمها باحث آخر إلى المعلومات العامة، المعلومات القطاعية، المعلومات الخاصة بالمؤسسة... الخ .

التقسيم الذي سيتم انتهاجه في هذا البحث هو :مصادر خارجية وتضم المعلومات العامة والمعلومات القطاعية ومصادر داخلية تظم المعلومات التي تتعلق بنشاط المؤسسة.

الفرع الأول: المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات.

1. **المعلومات العامة:** تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة

[1] ليندة غربة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نسب النشاط والربحية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2014-2015 ،ص05

الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

2. **المعلومات القطاعية:** فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنيت...الخ. لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجزائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.[1]

- **الفرع الثاني: المصادر الداخلية**

1. . الميزانية: هي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة.

وهي جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وجانبه الأيسر الخصوم التي تمتلكها المؤسسة بحيث تحافظ على تساوي الطرفين.

2. جدول حسابات النتائج: ولقد عرف النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج بأنه ((بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة))).

3. جدول تدفقات الخزينة: يعتبر جدول تدفقات الخزينة لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه.

4. الملاحق: وهي وثائق تحتوي على تفاصيل ضرورية ومعلومات مكملة لتلك الموجودة في الميزانية وجدول حسابات النتائج 1حيث يشترط في الملاحق أن تقدم توضيحات عن العناصر الضرورية وذلك احتراما لمبدأ الصورة الوفية[2].

كما ان للقوائم المالية دور مهم فهي من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج.

---

[1] تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة الأكلي محند أولحاج البويرة، 2011 – 2012 ،ص23 وص 24.

[2] فتيحة حجاج، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، مذكرة ماستر، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013 –2014، ص 06

➢ **الفرع الثالث: تعريف القوائم المالية**

" القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ غلق الحسابات من خلال الميزانية، وتوضيح الكفاءة في الأداء من خلال حسابات النتائج، وتحديد تغيرات الخزينة من خلال جدول تدفقات الخزينة، وذلك لتلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية "[1]

" ان القوائم المالية هي الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في الدفاتر والتي تظهر في دفتر الأستاذ على شكل مجموعة من التقارير، والتقارير ليست هدفا في حد ذاتها وانما وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج للاستفادة منها في اتخاذ القرارات، والحكم على نتائج عمليات الوحدة وتقييم المركز المالي "[2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج ان القوائم المالية هي عبارة عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تتوفر على معلومات تفيد مستخدميها من اتخاذ قرارات رشيدة.

➢ **الفرع الرابع: اهداف القوائم المالية**

تهدف القوائم المالية الى تقديم معلومات حول المركز المالي، ونتائج الاعمال من ربح او خسارة، والتدفقات النقدية للمؤسسة، حيث تكون مفيدة لقاعدة عريضة من المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية وذلك بضمان الشفافية من خلال تقديم معلومة كاملة، وتحضر هذه القوائم في فترات منتظمة، حتى تسمح بإنجاز المقارنات وتثمين تطور المؤسسة، ويمكن تلخيص اهداف القوائم المالية فيما يلي[3]:

➢ تهدف القوائم المالية الى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية؛

➢ ان القوائم المالية تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ومع ذلك لا توفر كافة المعلومات التي يمكن ان يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لان هذه القوائم تعكس الى حد كبير الاثار المالية للأحداث التاريخية ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية؛

---

[1]– Robert Obert, **Pratique des Normes IAS/IFRS**, Edition Dunod, France, P10.

[2] – محمد عباس بدوي،**المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، دار الهناء، مصر، 2009، ص262

[3]– مصطفى العثماني،**نظم المعلوماتالمحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة دكتورة مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص213

- تظهر القوائم المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها، وتساعد في محاسبتها عن الموارد التي أوكلت اليها. ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها الى اتخاذ قرارات اقتصادية، قد تشمل على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة او بيعها او ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة.

- **الفرع الخامس: عرض القوائم المالية**

ان إشكالية المعيار المحاسبي الدولي «IAS1» (عرض القوائم المالية)، هو تحديد الأهداف الخاصة بالقوائم المالية، لابد ان تستجيب لحاجات مستعملين أساسيين للمعلومات المالية، ووفق النظام المالي والمحاسبي الجديد تقوم المؤسسات بإعداد مجموعة من الكشوفات هي:

- قائمة المركز المالي (الميزانية)؛
- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)؛
- قائمة التدفقات النقدية (جدول تغيرات الخزينة)؛
- قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة؛
- قائمة الملاحق.

- **اولا: قائمة المركز المالي (الميزانية)**

1. **تعريف قائمة المركز المالي:**

" يطلق على الميزانية اسم قائمة المركز المالي التي تصور وضعية المؤسسة في وقت ما، أي انها تظهر ذمة المؤسسة في جدول مكون من قسمين: قسم يضم عناصر الأصول وقسم يضم عناصر الخصوم"[1]

كما يقصد بقائمة المركز المالي: "ما لدى المؤسسة من ممتلكات وموجودات في لحظة زمنية معينة او ما على تلك الموجودات من متطلبات في اللحظة نفسها سواء للغير او للملاك"[2]

من خلال ما سبق يتضح لنا ان الميزانية هي المرآة التي ينعكس عليها المركز المالي للمؤسسة في التاريخ الذي وضعت فيه.

[1] – عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي،**التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الاردن، 2008، ص28

[2] – محمد مطر،**مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص317

وتتمثل عناصر الميزانية فيما يلي[1]:

❖ **الاصول:**

تشمل الأصول الموارد التي يمكن مراقبتها والتي تسيرها المؤسسة من خلال الاحداث الاقتصادية الماضية والتي ينتظر منها منافع اقتصادية مستقبلية، والملاحظ من هذا التعريف ان الأصول التي يتم استئجارها للاستغلال تعتبر من عناصر الأصول.

والحد الأدنى من العناصر التي يجب ان تضمها الأصول هي:

- التثبيتات غير المادية؛
- التثبيتات المادية؛
- الاهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول ضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن والمدينين الاخرين والأصول المماثلة الأخرى (أعباء مثبتة سلفا)؛
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

❖ **الخصوم:**

وتشمل الالتزامات الحالية والناتجة عن الاحداث الاقتصادية الماضية ويتم الوفاء بها مقابل النقصان في الموارد وينتظر الحصول على منافع، وتضم الخصوم المتداولة التي يتوقع تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية وباقي الخصوم تصنف غير متداولة.

والحد الأدنى من العناصر التي يجب اظهارها هي:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة او المقترحة عقب تاريخ الاقفال مع تمييز راس المال الصادر (في حالة المؤسسات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
- الخصوم غير الجارية؛
- الموردون والدائنون الاخرون؛
- خصوم ضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- المردودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛

[1] – برقراري حياة،**دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ضمن متطلبات الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص6

- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

2. اهداف قائمة المركز المالي:

تقدم معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حيث تبين معلومات تتعلق ب[1]:

- ***السيولة:*** وتتمثل بالنقدية وشبه النقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية، كلما كانت المؤسسة أقدر على تسديد التزاماتها.
- ***القدرة على سداد الديون طويلة الاجل:*** تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة المؤسسة على سداد ديونها طويلة الاجل عند الاستحقاق، فكلما زادت الالتزامات الطويلة الاجل على المؤسسة، كلما كانت قدرة المؤسسة على الوفاء بالديون منخفضة بسبب ارتفاع المخاطرة، والعكس صحيح.
- ***المرونة المالية:*** ان هذا المفهوم أوسع من مفهوم السيولة، حيث تقيس المرونة المالية قدرة المؤسسة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية والذي يمكنها من الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة، وهناك علاقة عكسية بين المرونة المالية ومخاطر تعرضها للفشل المالي.

3. الشكل القانوني لقائمة المركز المالي:

- بما ان بلد الدراسة الجزائر، يمكن ادراج فكرة في هذا العنوان مفادها أن القرار المؤرخ في 26 جويلية2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، يحدد فصله السابع الشكل القانوني للميزانية (انظر الملحق رقم1).

➢ ثانيا: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

1. تعريف قائمة الدخل:

يمكن تعريف قائمة الدخل بانها: "تلخيص للمعاملات التي تولد إيرادات المؤسسة نتيجة بيع منتجاتها او تأدية خدمات، اذ هي عبارة عن أداة لتحقيق مبدئ مقابلة الايرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل او الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة"[2]

كما يمكن تعريف قائمة الدخل على انها: "أحد القوائم المالية التي يجب اعدادها في نهاية كل فترة مالية، يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية وصولا الى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة من ربح او خسارة"[1]

---

[1] – محمد ابو ناصر، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية**، دار وائل، عمان، 2008، ص30.

[2] – جعفر عبد الاله، **المحاسبة المالية مبادئ القياس والافصاح المحاسبي**، الطبعة الأولى، دار حنين، عمان، الاردن، 2003، ص259.

مما سبق نستخلص ان قائمة الدخل هي ذلك التقرير الذي يستخدم لقياس ربح او خسارة المؤسسة خلال فترة معينة عادة سنة.

وتتمثل العناصر الرئيسية لقائمة الدخل فيما يلي[2]:

❖ **الإيرادات (النواتج):**

هي عبارة عن مدخلات لو زيادات أخرى في أصول المؤسسة او تسوية الالتزامات او خليط من الاثنين خلال فترة ما، نتيجة بيع او انتاج سلع او تقديم خدمات او نشاطات أخرى نتيجة العمليات الرئيسية المستمرة للمؤسسة او عملياتها المركزية.

❖ **المصاريف (الأعباء):**

وهي عبارة عن مخرجات او استخدامات أخرى للأصول أو تكبد للخصوم أو خليط من الاثنين خلال فترة، نتيجة لتسليم أو انتاج بضاعة أو تقديم خدمات أو نتيجة أنشطة أخرى نتيجة العمليات الاعتيادية للمؤسسة أو عملياتها المركزية.

ولقد فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب اظهارها في قائمة الدخل كما يلي[3]:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها والذي يسمح بتحديد: الهامش الاجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والاعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر الغير عادية؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية.

---

[1] – محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الاردن، 2005، ص15.

[2] – محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص133.

[3] – الجمهورية الجزائرية، **القرار المتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة محتوى الكشوف المالية وعرضها**، المؤرخ في 26 جويلية2008، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس2009، ص24.

2. اهداف قائمة الدخل:

تتمثل الأهداف الرئيسية لقائمة الدخل فيما يلي[1]:

- التمييز بين النشاط التجاري والنشاط الإنتاجي؛
- التمييز بين النتيجة العادية التي تنبثق من النشاط العادي، وتلك التي لا ترتبط بالاستغلال العادي او باسنة التجارية؛
- مقارنة مستوى المؤسسة مع المؤسسات الأخرى المنتمية لنفس النشاط عن طريق مفهوم القيمة المضافة؛
- استعمال بعض النتائج في التقييم الاقتصادي الوطني، عن طريق المحاسبة الوطنية.

3. الشكل القانوني لقائمة الدخل:

- الشكلالقانونيلحسابالنتائجحسبالطبيعة: (انظر الملحق رقم2).
- الشكلالقانونيلحسابالنتائجحسبالوظيفة:(انظرالملحقرقم3).

➢ **ثالثا: قائمة التدفقات النقدية (جدول تغيرات الخزينة)**

1. تعريف قائمة التدفقات النقدية:

يقصد بقائمة التدفق القدي المالي: "تلك القائمة التي تنظر للتدفق المالي في اطاره التمويلي، أي القائمة التي تظهر التدفقات النقدية الداخلة التي ولدتها المؤسسة، وتوزيع تلك التدفقات على مصادر التمويل"[2]

كما تعرف انها: "تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة"[3]

من التعاريف السابقة نستنتج ان قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الواجب على المؤسسات اعدادها لتقييم قدرتها على توليد الأموال خلال الدورة.

يصنف المعيار المحاسبي الدولي «IAS7» التدفقات النقدية الى ثلاثة مجموعات هي[1]:

---

[1]– بن ربيع حنيفة،**الواضح في المحاسبة العامة**، الطبعة الخامسة، دار هومه، الجزائر، 2008، ص399.

منير ابراهيم هندي،**الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1999، [2]ص60.

[3] حكيمة وطار،**دور نظم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ضمن متطلبات الماستر، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2012، ص49.

❖ **تدفقات الأنشطة التشغيلية:**

هي كل التدفقات الناتجة عن النشاطات الرئيسية لتوليد الايراد في المؤسسة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية او التمويلية.

❖ **تدفقات الأنشطة الاستثمارية:**

وهي التدفقات الناتجة عن النشاطات المتمثلة في الحصول او التخلص من الأصول طويلة الاجل بالإضافة الى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر نقدية معادلة.

❖ **تدفقات الأنشطة التمويلية:**

وهي التدفقات الناتجة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة.

2. <u>اهداف قائمة التدفقات النقدية</u>:

تهدف قائمة التدفقات النقدية الى اظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لغرض تزويد الأطراف المستفيدة بمعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، للمساعدة على تقييم كل من[2]:

- ابراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالالتزامات المؤسسة، نحو الدائنين والمساهمين؛
- قياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية؛
- ابراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسات؛
- تساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات، كونها تستبعد الاثار الناجمة عن استخدام المعالجة المحاسبية المختلفة؛
- تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات ملائمة وجوهرية لكل المستثمرين والدائنين والمقرضين، تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق تدفق نقدي إيجابي في المستقبل مما تساهم في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية[3].

---

[1] بن شيخ شمس الدين، **<u>دور القوائم المالية في التسيير المالي المعاصر للمؤسسة</u>**، مذكرة ضمن متطلبات الماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص24.

[2] رضوان حلوة حنان،**<u>النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير</u>**، دار وائل للنشر، الاردن، 2003، ص3.

[3] حسين أحمد دحدوح،**<u>دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية</u>**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 2، سوريا، 2008، ص210.

3. **الشكل القانوني لقائمة التدفقات النقدية:**

- الشكل القانوني لتدفقات الخزينة الطريقة المباشرة: (انظرالملحقرقم4).
- الشكل القانوني لتدفقات الخزينة الطريقة المباشرة: (انظرالملحقرقم5).

➢ **رابعا: قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة**

1. **تعريف قائمة التغيرات في الأموال الخاصة:**

يعرف على انه: "جدول يمثل تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، يبين تحليل للحركات التي اثرت في كل عنوان من العناوين المكونة لرؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال الدورة"[1].

كما يعرف ايضا: "انه قائمة تتضمن بنود حقوق الملكية والتسويات التي تمت عليها خلال الفترة المالية"[2].

مما سبق نستنتج ان قائمة تغير الأموال الخاصة هو ذلك الجدول الذي يبين التغيرات التي طرأت على المؤسسة خلال السنة المالية.

والحد الأدنى من المعلومات التي يقدمها هذا الجدول تتعلق بما يلي[3]:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيراها مباشرة كرؤوس الأموال؛
- المنتجات والاعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

2. **اهداف قائمة التغيرات في الأموال الخاصة:**

تتمثل اهداف هذه القائمة فيما يلي[4]:

- تبين التغيرات في الأموال الخاصة بين تاريخين للميزانية، وكذلك الزيادة او الانخفاض في صافي موجوداتها خلال الفترة، بموجب مبادئ القياس المعنية التي تم تبنيها للإفصاح عنها في البيانات المالية؛
- تبين الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية التي تتطلب ادراج كافة عناصر الإيرادات والمصروفات المعترف بها في فترة تحديد صافي الربح او الخسارة للفترة؛

[1] حكيمة وطار، مرجع سابق، ص 51.

[2] مصطفى العثماني، مرجع سابق، ص 221.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 2.

[4] حواس صلاح، مرجع سابق، ص 190.

- تعطي أكثر دلالة للمعاملات الرأسمالية مع مالكي المؤسسة بما في ذلك توزيع الأرباح وإبراز اجمالي أرباح وخسائر المؤسسة.

3. الشكل القانوني لقائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة:

- جدول تغيرات الأموال الخاصة: (انظر الملحق رقم6).

➢ خامسا: الملاحق

1. تعريف الملاحق:

تعتبر الملاحق "قائمة توضيحية تلخيصه لا يشترط ان تكون في شكل جدول، تحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق محاسبية معتمدة، فهم طرق التقييم المستعملة والايضاحات التفسيرية الأخرى"[1].

الملاحق هي: "قائمة تتضمن جداول ومعلومات وفيرة تسمح بتفسير الميزانية وحسابات النتائج وجدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول تدفقات الخزينة"[2].

من التعاريف السابقة نستنتج ان الملحق هو تلك القائمة المالية التي تشرح وتعطي معلومات إضافية ضرورية لفهم محتوى القوائم المالية.

2. اهداف الملاحق:

تتمثل اهداف الملاحق فيما يلي[3]:

- شرح الطرق المحاسبية وطرق التقييم التي طبقت عند اعداد الحسابات.
- عرض المعلومات المكملة المطلوبة قانونا.
- إعطاء كل معلومة إضافية تسمح بفهم أحسن لوضعية المؤسسة وأداءاها.

المعلومات المتضمنة في الملاحق تعتبر أساسية بالنسبة للمحلل المالي والمقيم المالي، فهي تسمح له بمعرفة خصوصيات المؤسسة محل الدراسة.

---

[1] – بن شيخ شمس الدين، مرجه سابق، ص 32.

[2] – حكيمة وطار، مرجع سابق، ص52.

[3] – محمد مطر،**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، مرجع سابق، ص 65.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي والتجاري ودوره في اتخاذ القرارات

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة ونسب الهيكلة المالية

1. مفهوم النسب المالية

✓ تعرف النسبة المالية بانها "علاقة تربط بين بندين او أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين."[1]

✓ النسب المالية ما هي الا علاقة بين بسط ومقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية او قائمة الدخل، شرط ان تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له، وهذا يعني ان هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون الاخلال بمكونات البسط او بمكونات المقام. ومن جانب اخر فان نتائج كل نسبة مالية لا يمكن ان يفهم مدلولها او كيفية الحكم على الأداء الا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء.[2]

من خلال ما سبق تتضح ان النسب المالية من اهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي، ولا يمكن استعمال النسب المالية للحكم على وضعية المؤسسة الا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعة من طرف المؤسسة او من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة.

2. أنواع النسب المالية:

يتاح امام المحلل المالي الكثير من النسب المالية التي تشكل مجموعات لتقييم الأداء الا اننا سوف نعتمد على المجموعات الاتية للنسب المالية:

الشكل رقم (2):تقسيمات النسب المالية.

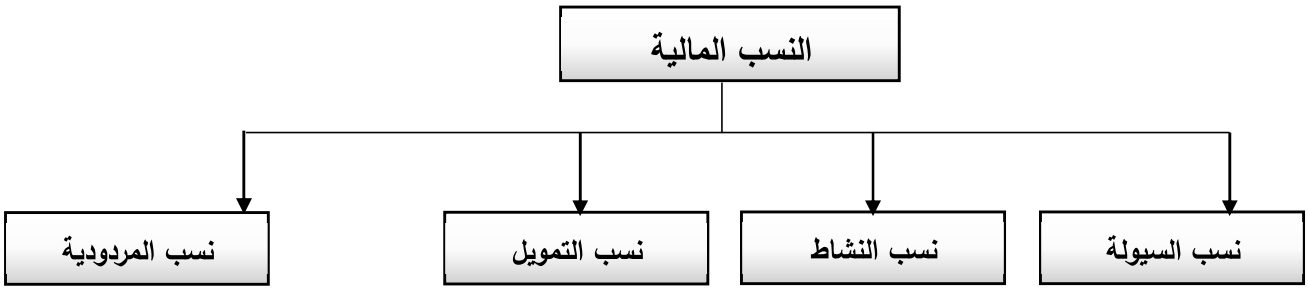

المصدر: من إعداد الطلبة

[1]–محمد الصيرفي، **التحليل المالي وجهة نظر إدارية محاسبية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص231.

[2]–زهرة حسن العمري، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63 ،2007، ص114.

الفرع الأول: نسب السيولة

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة)لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا (الأصول المتداولة).و تعد نسب السيولة من الأهمية بمكان الإدارة للإدارة والملاك والمقرضين الذين يقدمون للمنشأ إئتمان قصير الأجل.[1]

أولا: نسبة السيولة العامة

تشير نسبة السيولة العامة أو نسبة التداول إلى قدرة الشركة على مواجهة الخصوم المتداولة ويتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة والخصوم المتداولة[2] .

وتسمى هذه النسبة أحيانا بنسبة رأس المال العامل لأنها عبارة عن نسبة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وهمامكونات رأس المال العامل[3].

و يتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة التداول (السيولة العامة)=الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

وعن النسب التداول المرغوب فيها عموما 1.2 لأن هذا المعدل يعني وجود هامش أمان كافي لعدم تعريض الدائنينقصيري الأجل لأي خطر حتى ولو انخفضت الموجودات المتداولة إلى النصف .

ثانيا: نسبة السيولة السريعة (المختصرة.)

تعتمد هذه النسبة على أن الأصول سريعة التحويل إلى النقدية لقياس درجة سيولة المنشأ ويرجع ذلك إلى أنه عادة ما تواجه المنشأ بعض الصعوبات عند قيامها بتصرف المخزون بل إن البعض يرى أن

---

[1] منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،2003 ،ص74

[2] عاطف وليم أندراوس،التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2008،ص88 -

[3] عدنان تايه النعيمي وياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى2007 ،ص217

المشاكل النقدية التي تواجه المشروعات تكونعادة ناتجة عن فشل المؤسسة في بيع مخزونها من المنتجات تامة الصنع بقيمة التصنيع.[1]

و يتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة= (القيم الجاهزة+ القيم غير الجاهزة)/ الديون قصيرة الأجل

ملاحظة: إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو اكبر منه فان المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل.

ثالثا: نسبة السيولة الجاهزة

الفورية تعتبر هذه النسبة السيولة أكثر النسب صرامة لتقييم المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديون قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع المدة الأزمة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهز ة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى السيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق[2]

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

إذا ارتفعت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أن الاحتمالات التالية:[3]

- تراجع نشاط المؤسسة
- نقص تجديد الاستثمار
- فائض في النقديات غير مستغل وعرضة للتدهور في القيمة

[1] يوسف الهزيل كريمة زرزور مبروكة برحومة، تقييم وتحسين الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية الحديثة. مذكرة - ليسانس،جامعة الوادي،2008 ص 41

[2] بثينة العبيدي ونبيلة موساوي، أثر جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة،مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، - 2013 -2014، ص 65

[3] CLARAN WARCH, Les rations clés du management, Edition: Village Mondiale, 1998, p12.

ملاحظة: هناك من يعطي للنسبتي السيولة السريعة والسيولة الجاهزة المجال بين% 30

إلى50%و % 20 إلى30 %على الترتيب.

الفرع الثاني: نسب النشاط

هو تقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، حيث تساعد على قياس كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول واستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر عائد ممكن من المبيعات.[1]

❖ **معدل ومدة دوران المخزون:**يقصد به عدد المرات التي يدورها المخزون خلال السنة ويتم استخراج هذا المعدل كما يلي:[2]

معدل دوران المخزون= تكلفة المبيعات/متوسط المخزون

مدة دوران المخزون= 360يوم/معدل دوران المخزون

متوسط المخزون= (مخزون اول المدة +مخزون اخر المدة) /2

يرتبط الحكم على كفاءة دوران المخزون بطبيعة النشاط الذي تزاوله الوحدة الاقتصادية، حيث يتم تصريف المخزون تبعا لذلك، ويكشف الدوران البطيء للمخزون على احتمال وجود مخزون راكد، وكما يعبر عن عدم تمكن الوحدة من تشغيل أموالها التشغيل الجيد، لان الدوران البطيء يدل على تجميد الأموال المستخدمة في المخزون لفترة طويلة.

❖ **معدل ومدة دوران الزبائن:** تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، أي تبين سياسة المؤسسة في تعامل مع زبائنها. وتحسب بالعلاقة

معدل دوران الزبائن= رقم الاعمال السنوي/ (الزبائن+ أوراق القبض)

مدة دوران الزبائن= 360 يوم/ معدل دوران الزبائن

[1]–ايمن الشنطي، زهير الحدرب، عامر عبد الله، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2010، ص 159.

[2]–وليد ناجي الحيالي، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 53.

❖ ***معدل ومدة دوران الموردين:*** تقيس هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردين للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، أي سياسة المؤسسة في تعامل مع مورديها. وتحسب بالعلاقة التالية:[1]

معدل دوران الموردين=المشتريات السنوية/ (الموردين+ أوراق الدفع)

مدة دوران الموردين= 360يوم/ معدل دوران الموردين

❖ **نسب أخرى متعلقة بالنشاط:**

الجدول رقم (1): النسب المتعلقة بالنشاط

النسبة	القانون	تفسيرها
➢ **نسبة مصاريف المستخدمين**	مصاريف المستخدمين/القيمة المضافة	تقيس هذه النسبة كم تمتص مصاريف المستخدمين من القيمة المضافة المحققة.
➢ **نسبة نمو رقم الاعمال خارج الرسم**	رقم الاعمال لسنة ن–رقم الاعمال لسنة ن–1/ رقم الاعمال لسنة ن–1	تبين تطور قيمة رقم الاعمال الذي يساعد في قياس نسبة نمو المؤسسة.
➢ **نسبة نمو القيمة المضافة**	القيمة المضافة لسنة ن–القيمة المضافة لسنة ن–1/ القيمة المضافة لسنة ن–1	تبين تطور قيمة المضافة هو أيضا مؤشر يساعد في قياس نسبة النمو المؤسسة.
➢ **نسبة تطور في صافي راس مال العامل الإجمالي.**	راس مال العامل الإجمالي/ رقم الاعمال خارج الرسم	يقيس هامش الأمان المالي بعدد الأيام من رقم الاعمال خارج الرسم، وكلما كانت المدة الزمنية أكبر، كلما عبرت على ارتفاع قدرة راس مال العامل الإجمالي في تمويل والتغطية لتحقيق رقم الاعمال.

Source: Béatrice, Francis grandguillot, **l'essentiel de l'analyse financière,** 14eme, edition2016/2017, gualino éditeur p68 et p95.

الفرع الثالث: نسب التمويل والاستقلالية المالية

نسب التمويل:

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها ويكسب المدى الذي تذهب اليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة في جوانب عديدة أهمها التأثير على العائد والخطر. اذ ان التمويل باستخدام الاقتراض قد يودي الى زيادة ربحية المؤسسات مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل. ونتيجة لما سبق

[1]–بن شيخ شمس الدين، مرجع سبق ذكره، ص 62.

تكتسب نسبة التمويل أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية بالمؤسسة، فهي تهم الملاك من حيث ان ارتفاعها قد يؤدي الى زيادة ارباحهم، غير ان تزايدها بشكل غير طبيعي قد يسبب الملاك قلقا نتيجة للمخاطر التي تصاحب عملية الاقتراض، ومن ناحية أخرى يهتم مقرضوها بهذه النسب لأنها تعطي لهم دلائل قوية على قدرة المؤسسة على سداد ديونها في الآجال المحددة، وعلى ضوء ذلك يقررون اقراض المؤسسة من عدمه. ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة، فان المحلل المالي يلجأ الى العديد من المؤشرات المالية، وسوف نتطرق الى اهمها:[1]

أولا: نسبة التمويل الدائم

وتعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة وتحسب عن طريق العلاقة التالي:

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة / الأصول الثابت

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوما.[2]

ثانيا: نسبة التمويل الخاص

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة /الأصول الثابتة

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الاعتماد على أموالها الخاصة في تمويل الاستثمارات، وتحسب بالعلاقة التالية:[3]

---

[1]–اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة اعمال،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009/2009، ص52،53.

[2] بثينة العبيدي ونبيلة موساوي، مرجع سبق ذكره،ص 67

[3]منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2008 ،ص 60

وكلما كانت النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على القدرة الاستقلالية للمؤسسة في التمويل الذاتي لاستثماراتها

ثالثا: نسبة التمويل الخارجي

و تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، وتحسب عن طريق العلاقة التالية: [1]

نسبة التمويل الخارجي=مجموع الديون / الأموال الخاصة

و كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في المؤسسة أكثر وزاد يقينهم بقدرة المؤسسة على سداد ديونها

رابعا: نسبة الاستقلالية المالية

و تقيس هذه النسبة درجة استقلال المؤسسة عن دائنيها، وتحسب عن طريق العلاقة التالية [2]

نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة / مجموع الديون

عادة ما يفضل الماليون ان تكون هذه النسبة محصورة بين1 و2 وإذا كانت كذالك فإن البنك يوافق على إقراض المؤسسة.

الفرع الرابع: النسبة المردودية

تعرف المردودية على انها" ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة راس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية". فهي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطاتها المختلفة، وتعتبر نسب المردودية بانها نسب مختلطة يتم الحصول على بنودها من قائمتي حسابات النتائج والميزانية وفيما يلي اهم نسب المردودية:[3]

سارة قدوري، دور إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية؛ مذكرة ماستر، جامعة [1]قاصدي مرباح ورقلة،2014-2015 ،ص08

[2]بثينة العبيدي ونبيلة موساوي، مرجع سبق ذكره،ص 68

[3]–بن الشيخ شمس الدين، مرجع سابق ذكره، ص72.

❖ **المردودية المالية:** تعبر هذه النسبة عن مدى مردودية الأموال الخاصة او مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة، فهيتقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة، وتسمى أيضا بمعدل العائد على الأصول الخاضعة، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية= النتيجة الصافية/الأموال الخاصة

وهي تهتم بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، وتمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة.

كلما زادت هذه النسبة كلما دل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية وكلما قلت او انعدمت كلما لزم ذلك على المؤسسة إعادة النظر في سياسة استثماراتها للموارد المالية مع الاخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.

❖ **المردودية الاقتصادية:** تعتبر النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقارنة بين مؤسستين، حيث الأرباح التي تحققها المؤسسة من عملياتها يجب ان تكون كافية، وتسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول التي تستخدم لتنفيذ عملياتها، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية= النتيجة الصافية/مجموع الاصول

وهي تعبر كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح، ويقيس هذا المؤشر مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين النتيجة الصافية، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة صافية.

- **إذا كانت النسبة أكبر من الواحد:** فهذا يدل على الوضع الجيد للمؤسسة.
- **إذا كانت اقل من الواحد:** فيجب إعادة النظر في طرق التسيير. فهذا يدل اما ان التكاليف مرتفعة مما يؤدي الى انخفاض في قيمة النتيجة الصافية او انخفاض في حجم المبيعات، واما في حجم الأصول لا يتماشى مع وضعية المؤسسة.[1]

[1]–بوطرفة رشيد، صغير عماد، **آثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على دعم التحليل المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة اعمال مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي 1945، قالمة، 2015/2014، ص57.

المطلب الثاني: تقييم الأداء التجاري للمؤسسة

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء التجاري

اتفقت معظم التعريفات لتقييم الأداء التجاريعلى أنه الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذهاجهاز الإدارة للتأكد من النتائج أنها تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة

تقييم الأداء التجاري هو قياس الكفاءة التجارية للاستثمارات وبمعنى اخر المناضلة والاختيار بين عدد من المشروعات تنتج سلع بديلة والمفاضلة والاختيار بين أساليب فنية متعددة لإنتاج نفس السلعة.

- **المستوى القومي:** وفي هذا المستوى يظهر دور المؤسسة التجارية في توفير الموارد التمويلية اللازمة للاقتصاد القومي، باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع.
- **المستوى القطاعي:** يتضمن هذا المستوى تقييم أداء المؤسسة التجارية من ناحية تناسق قرارات السلطات النقدية القائمة على أمور هذه المؤسسات والسياسات النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي.
- **مستوى المؤسسة التجارية في حد ذاته:** وفيه تركز الإدارة على تحقيق الأهداف المخططة والمرسومة لها، من تنظيم للربحية وتحقيق التحسن والرشد في أداء الخدمة، حيث تضع المؤسسة عدة مؤشرات أو نسب مالية تكون صالحة لتقييم أدائها، وتمكن هذه المؤشرات إلى حد كبير من التعبير على المستويات الثلاثة السابقة.

والأغراض المرجوة من عملية تقييم الأداء كثيرة نذكر منها:

← التحقق من تنفيذ الأهداف الرقمية القياسية التي تضمها الخطط الموضوعة من طرف المؤسسة التجارية في الوقت المحدد لها

← الرقابة على كفاءة الأداء من تنفيذ المؤسسة لاهدافها، وممارسة أعمالها المختلفة بكفاءة مختلفة، وذلك باستخدام مواردها المتاحة أفضل استخدام ممكن.

← تقييم النتائج ويعني ذلك الكشف عن التطورات والاتجاهات التي أسفر عنها أداء المؤسسة الفعلي، ومدى انسجامها مع الاتجاهات المستهدفة، مع التعرف على نواحي القصور في الأداء وبيان أسبابه وتحديد المسئولين عنه، بما يمكن من تصحيح هذه الأخطاء مستقبلا.

الفرع الثاني: اهداف ومهام تحقيق تقييم الأداء التجاري

المهام الاقتصادية هي التي تهتم بكل ما يتعلق بالامور المالية من زيادة وتنمية الدخل والأرباح، تنمية وتوسيع رقعة المستثمرين في العمل التجاري وتنظيم عملية التجديد التجاري.

- **كسب وتحقيق الأرباح:** يعد هذا الهدف وهذه المهمة من اهم المهام للمؤسسات التجارية وتعد من اول واهم هدف يتم النظر فيه بل الاقدام على بدء المشروع التجاري، وتوازي أهمية هذا الهدف هدف البقاء ونجاح المشروع، ففي المكاسب المادية ينمو المشروع التجاري ويتطور.
- **توسيع وتنمية رقعة المستثمرين في العمل التجاري:** يعد هذا الهدف وهذه المهمة الهدف رقم اثنان من أهداف المؤسسات التجارية فهو مهم لزيادة دخل المؤسسة بزيادة عدد المستثمرين فيها والمساهمين.

المطلب الثالث :تعريف عملية اتخاذ القرارات وأنواعها

الفرع الاول: تعريف عملية اتخاذ القرار

قبل التطرق لاتخاذ القرار يجدر بنا أولا التطرق للقرار في حد ذاته، حيث يعرف بانه: "تعبير عن إرادة او رغبة معينة لدى شخص معين، مادي او معنوي، حيث يتم الإعلان عن ذلك بشكل شفهي او مكتوب من اجل بلوغ هدف معين ويفترض في هذه الحالة توفير البدائل والاختبارات اللازمة لبلوغ ما يصبو اليه متخذ القرار من اهداف"[1].

أما اتخاذ القرار فيعرف بانه: "اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة"[2].

كما يعرف أيضا: "عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي تكون في الغالب استجابات أتوماتيكية او رد فعل مباشر"[3].

مما سبق نستنتج ان عملية اتخاذ القرار يتم على أساسها الاختيار بين مجموعة من الحلول المطروحة لحل ازمة ما.

[1]– مؤيد الفضل،**المنهج الكمي في اتخاذ القرار المثلي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص30

[2]–ضيف عبد الله علي،**دور نظم المعلومات في الرقابة الداخلية وتحسين أداء المؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن بديس مستغانم، 2016، ص 31.

[3]–نواف كنعان،**اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، ص83.

الفرع الثاني: أنواع القرارات

يمكن تصنيف القرارات حسب عدد من الاعتبارات من اهمها:

- حسب مضمون القرار؛
- حسب نوع المشاركة؛
- حسب المستويات الإدارية؛
- تصنيف Herbert Simon

1. **حسب مضمون القرار[1]:**

حسب المضمون يمكن تصنيف القرارات الى اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ادارية، عسكرية او غيرها، أي حسب طبيعة المشكلة اتي يعالجها القرار يعتبر هذا التصنيف عاما، حيث ان بعض القرارات يمكن ان تشمل أكثر من جانب في نفس الوقت.

2. **حسب نوع المشاركة:**

يميز بين القرارات وفقا لنوع المشاركين في صنع القرار كما يلي:

❖ **قرارات فردية:**من خصائصها ما يلي:

✓ وجود متخذ قرار واحد؛

✓ وجود هدف واحد حتى لو كانت متعددة فإنها تتعامل على أساس وجود هدف واحد ما دام انها تخدم مصلحة واحدة؛

✓ ليس لها صفة رسمية، ترتبط بالشخص الذي يتخذ القرارات بحيث لا تفوض للوحدات الإدارية الدنيا؛

✓ هي عادة بسيطة روتينية، يتم اتخاذها في معظم الأحيان للإشباع رغبات وسد حاجات الافراد في حالات تتطلب حلا سريعا.

❖ **قرارات جماعية:** من اهم خصائص القرارات الجماعية:

✓ وجود أكثر من متخذ قرار واحد.

✓ وجود أكثر من هدف الا أن مجموعة الأهداف يتعامل معها على أساس انها اهداف فرعية تكون في مجموعها الهدف العام.

عمل «Fidler» (1967)[2] على تقييم ظروف القرارات الجماعية بثلاثة متغيرات:

---

[1] –محمد الطروانة، سليمان عبيدات،**مقدمة في بحوث العمليات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2009، ص 25.

[2] –خليل محمد العزاوي،**ادارة اتخاذ القرار الاداري**، دار كنوز للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2006، ص 95.

- العلاقة بين القائد والأعضاء الاخرين (جيدة / سيئة).
- درجة الهيكلة في المهمة (عالية / منخفضة).
- قوة منصب القائد (قوي / ضعيف).

ان هذه المتغيرات تعطي مدى صلاحية ظروف اتخاذ القرارات.

3. **حسب المستويات الادارية:**

في إطار تصنيف القرارات الإدارية وتحديد خصائصها قدم «Igor Ansoff» الاقتراحات التالية لتصنيف القرارات:

❖ **القرارات الاستراتيجية:**

هي قرارات تؤخذ على مستوى قمة الهيكل التنظيمي من طرف الإدارة العليا للمؤسسة، بحيث تغطي مدى زمني طويل، وتتعلق بالوضع التنافسي للمؤسسة في السوق.

يحتاج هذا النوع من القرارات الى معلومات تهم البيئة أكثر بحيث تكون درجة عدم التأكد كبيرة.

❖ **القرارات التنظيمية او التكتيكية:**

هي القرارات التي تؤخذ على مستوى الإدارة الوسطى، تتصف بالتكرار، قصيرة او متوسطة المدى ودرجة عدم التأكد متوسطة.

❖ **القرارات التشغيلية:**

تتصف هذه القرارات بدرجة عالية من التكرار، من امثلتها توزيع الموارد المتاحة على الأنشطة الوظيفية، تكون درجة عدم التأكد ضعيفة، مدى قصيرا جدا، تؤخذ هذه القرارات على مستوى وحدات الإنتاج.

يمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي الذي يبين أنواع القرارات على كل مستوى تنظيمي اداري:

الشكل رقم (03): أنواع القرارات في المستويات الإدارية

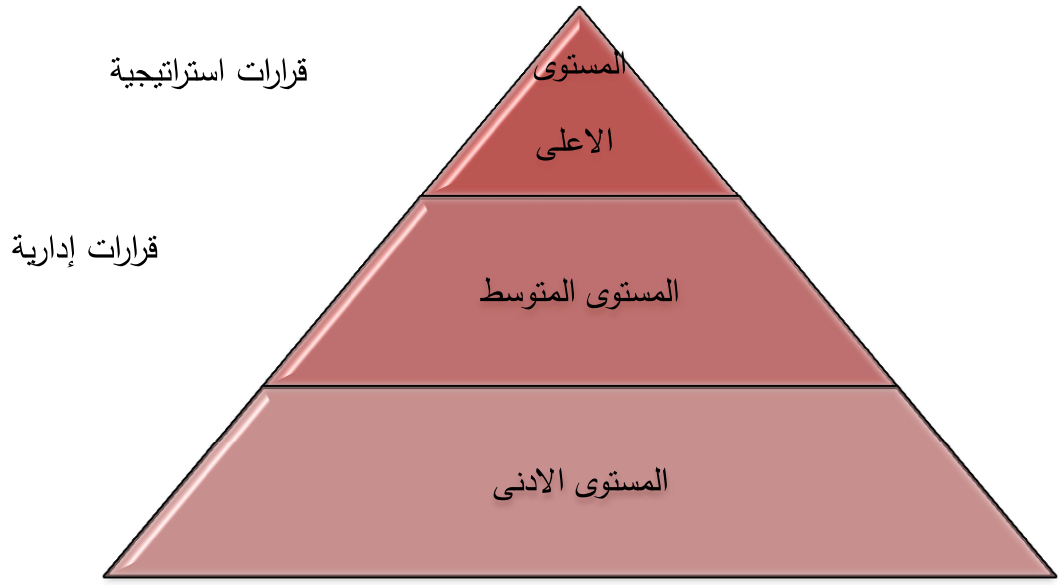

Source: Jean François, Philippe Farcet, **Organisation et gestion de l'entreprise**, Edition Foucher, Paris, 2006, P200.

4. تصنيف القرارات حسب Herbert Simon

ميز H.Simon بين نوعين أساسيين لاتخاذ القرارات[1]:

❖ **القرارات المبرمجة:**

تعتبر مبرمجة لان معايير التحكم فيها تكون واضحة، بحيث توفر المعلومات الكافية بشأنها، ومن السهل تحديد البدائل فيها، وهي قرارات روتينية لها إجراءات معروفة ومحددة مسبقا.

❖ **القرارات الغير مبرمجة:**

تظهر الحاجة اليها عندما تواجه المؤسسة المشكلة لأول مرة ولا توجد خبرة سابقة بكيفية حلها، لا توجد معايير واضحة لتقييم البدائل، ولذلك فان الظروف التي تسود هذه الحالة هي ظروف عدم التأكد، ويمكن لمتخذ القرار في هذه الحالة استخدام حكمه الشخصي.

للتمييز بين هذين النوعين من القرارات نوضح التفرقة في الجدول الموالي:

[1] - Herbert H Simon, OP cit, page 88-89.

الجدول رقم (2): اساسيات التفرقة بين القرارات المبرمجة وغير المبرمجة

اساسيات التفرقة	قرارات مبرمجة	قرارات غير مبرمجة
طبيعتها	روتينية ومتكررة	غير منظمة وغير متكررة
معايير الحكم فيها	واضحة	يمكن استخدام الحكم الشخصي
تحديد البدائل	سهلة	تتسم بنوع من الصعوبة
ظروف اتخاذ القرار	تأكد	عدم تأكد نسبي
المعلومات	متوفرة	قليلة جدا وغير كافية
أدوات الحل	**الطرق الكمية وبرامج الحاسوب الجاهزة**	**الخبرة، برامج الحاسوب المتطورة**

المصدر: حسين بلعجوز،**نظرية القرار: مدخل اداري وكمي**، مؤسسة الشباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، الاسكندرية، 2008، ص 104.

خلاصة الفصل الأول

بعدما تعرضنا في هذا الفصل الى مدى أهمية تقييم الأداء المالي نستطيع ان نقول ان تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ضرورة ملحة لقياس النتائج المحققة والمنتظرة وذلك بالاعتماد على النسب المالية وتعتبر هذه النسب أداة أساسية لتقييم الأداء وذلك لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة وتسمح بالكشف عن نقاط القوة والضعف فيها مما يمنح المؤسسة مجالا واسعا لتخاذ القرارات السليمة والمناسبة وتحقيق الأهداف والتوقعات المستقبلية التي تم رسمها.

ويهدف تقييم الأداء التجاري الى قياس الكفاءة التجارية للاستثمارات وبمعنى اخر المناضلة والاختيار بين عدد من المشروعات تنتج سلع بديلة والمفاضلة والاختيار بين أساليب فنية متعددة لإنتاج نفس السلعة.

الفصل الثاني :

منظومة النشاط للمركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء

تمهيد الفصل الثاني

يشكل قطاع البناء والعمران والدراسات الاستراتيجية ركيزة من الركائز الأساسية في الاقتصاد الجزائري ذلك لما تشكل من دورات للإطارات الجزائرية والملتقيات الدولية في مجال البناء وللتعرف على المركز تطرقنا إلى مايلي:

المبحث الأول: تقديم المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء

المبحث الثاني: منظومة النشاط

المبحث الأول: تقديم المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء

من خلال هذا المبحث سيتم تقديما لمركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء إضافة الى مهامه والهيكل التنظيمي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء

لقد مر المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء بثلاث مراحل مثالية وفريدة من نوعها غيرت مهام المركز وذلك حسب احتياجات وأهداف النطاق في كل فترة

- **المرحلة الأولى (1987-2003):**

المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناءCNERIB اثر إعادة هيكلة المعهد المرسوم رقم 82- 319 المؤرخ في 23 أكتوبر 1982 الذي حول من INERBA إلى CNERIBEو حين تأسيسها 1978 تمثلت مهام INERBA في كونها سند للبرامج الواسعة للبناء لتلك الفترة وكانت الدراسات انذاك تتناول المواضيع التالية

- العمران والتهيئة العمرانية
- السكن والهياكل العمومية
- اقتصاد السكن
- مخططات التكوين وتحسين قدرات عمال الميدان

في الفترة ما بين 1982م و1985م عرف المركز أول تقليص في مهامه فعلى سبيل المثال فقد صلاحية الدراسة في اقتصاد السكن ومخططات التكوين , وأصبحت أهداف المركز تتمثل في

- ✓ القيام بدراسة عامة في العمران والتهيئة العمرانية
- ✓ السكن والهياكل العمومية
- ✓ التكنولوجيا والآليات والموارد

كما عرف المركز أول عملية اقتناء لمعدات واليات التجارب في المخابر.

إما الفترة التي تمتد ما بين 1985و1987 حيث عرفت ثاني عملية لتقليص صلاحيات ومهام المركز والتي فقدت صلاحيات القيام الدراسات العامة في ميدان العمران والتهيئة العمرانية والمحافظة على

صلاحية التكنولوجيا, الآليات والمواد إما عن البحث العلمي فعرفت فقدان كل مواضعه ماعدا دور واحد وهو تنمية وتطوير استعمال المواد المحلية في البناء كمادة الجبس ومكوناته وبرامج البنايات الحديدية.

- **المرحلة الثانية (1987-2003):**

المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء مجددا إلىالأبحاث في المجالات مهام حسب المرسوم رقم 83-521 المؤرخ في 10 سبتمبر 1983 الذي يعين دور ومهام الأبحاث المساهمة في نمو التطبيقية, وفي هذه المرحلة قام المركز بدراسات تجريبية في مختلف الاعمال وكانت مهام المركز تخضع الى القوانين الجديدة المؤرخة في تلك الفترة كقانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1999 الخاص بالتحكم بالطاقة وقانون رقم 03-10 الصادر في 19-07-2003 الخاص بحماية البيئة.

المرحلة الثالثة(2003-حاليا):

شهد المركز توسعا في مهامه وصلاحياتها حسب المرسوم 03-443 المؤرخ في 29 نوفمبر 2003الذي جعل المركز ضمن المؤسسات العمومية ذات التخصص العلمي والتكنولوجي وبالزيادة للمهام المسبقة المعينة من إجراء المرسوم رقم 82-319 المؤرخ في 23 أكتوبر 1982 من صلاحيات المركز تحقيق برامج وطنية للدراسات العلمية والتطوير التكنولوجي للميدان.

المطلب الثاني: تعريف المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء

المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء هو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي تحت وصاية وزارة السكن والعمران تاسست في عام 1979م تتمتع بالشخصية المعنوية حيث تاخذ الوزارة على عاتقها مسؤولية تسييرها وتحديد ميزانيتها من اجل الوصول الى الاهداف الاجتماعية والاقتصادية, بحث تتجسد اهم اعمال المركز في القيام بالابحاث والدراسات في مجال البناء بمفهومه العام, ولا سيما في مجال مواد البناء والاطار المبنى وكذا الهياكل والمنشات التي تتصدى لكل ما يعتبر مخاطر طبيعية كالزلازل والرياح والفيضانات اضافة الى كل ما يخص الراحة المضادة للصوت والضجيج وكلها نسميها فيزياء البناء كما يساهم المركز في تحسين نوعية ابناء من خلال اعداد وثائق تقنية تنظيمية والمساهمة في اعداد مشاريع المعايير.

ويحظى المركز بوسائل مادية وقدرات تجريبية تسمح بالاستجابة إلى احتياجات المساعدة التقنية وذلك من خلال تقديم خدمات في الميادين التالية:

- مواد, منتجات ومكونات البناء.
- هياكل وطرق البناء.
- فيزياء المباني.
- التظهير الذاتي.

وتتجسد ضرورة تقويم نتائج الأشغال البحثية التي يقوم بها المركز من خلال نشر المعارف وتعميمها عبر وثائق علمية ووضعها في متناول إطارات وتقنية القطاع وذلك من اجل إثراء التنظيم التقني وتحسين نوعية البناء ووضع مقاييس جزائرية.

أول نتائج أبحاث المركز التي استغلت في الميدان هي مكونات البناء أوإصدار ما يعرف بقوانين التنظيم التقني للبناء وغيرها.

المطلب الثالث: مهام حول المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء

ان الهدف الاساسي للمركز هو البحث العلمي ومن المهام الاساسية التكفل بضمان تكوين متواصل وتاهيل اطارات القطاع وغيره من القطاعات الاقتصادية الاخرى من خلال الدورات التكوينية وتتمثل المهام الاخيرة للمركز ضمان الخبرة والمساعدة التقنية للمتعاملين في البناء على غرار مكاتب الدراسات ومؤسسات الانجاز وهيئات المراقبة التقنية وذلك في اطار دورة لايجاد الحلول التقنية التي تخص عمليتي انجاز البناءات الجديدة وترميم البناءات كما تركز المؤسسة اهتماماتها على المشاريع المتنوعة ذات البعد الوطني والمحلي من الدرجة الاولى وكذا البعد الدولي التي تحرص على ان تكون مشاريع البحث ناجحة ومثمنة في هذا الميدان ويقوم المركز باصدار الاراء التقنية والاقتراحات حول كل ما يسمى مواد البناء ونظام البناء الجديد وخاصة عندما يتعلق الامر بالمواد والانظمة مقننة.

و على هذا الاساس يقوم المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء ب:

← المبادرة بدراسة وبحث وضبط مواد البناء التي تتكيف مع الاطار الاقتصادي.
← جمع مجمل المعلومات التقنية الاقتصادية المتعلقة بمختلف مركبات المواد المستعملة البناء ودراستها.

- ← التجارب المرتبطة باشغال البحث في اطار هدفه او لحساب الهيئات التي تلتمس منهذلك
- ← ايداء اراء تقنية فيما يخص الموارد ومركبات البناء
- ← مساعدة المؤسسات في تطويرها وفي التجديد
- ← للبناء مساعدة اصحاب المشاريع في تحديد الموضوعي للمتطلبات
- ← يهدف الى تحسين نوعية البناء باعداد الوثائق التقنية وتستخدم كقاعدة للنصوص التنظيمية.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء

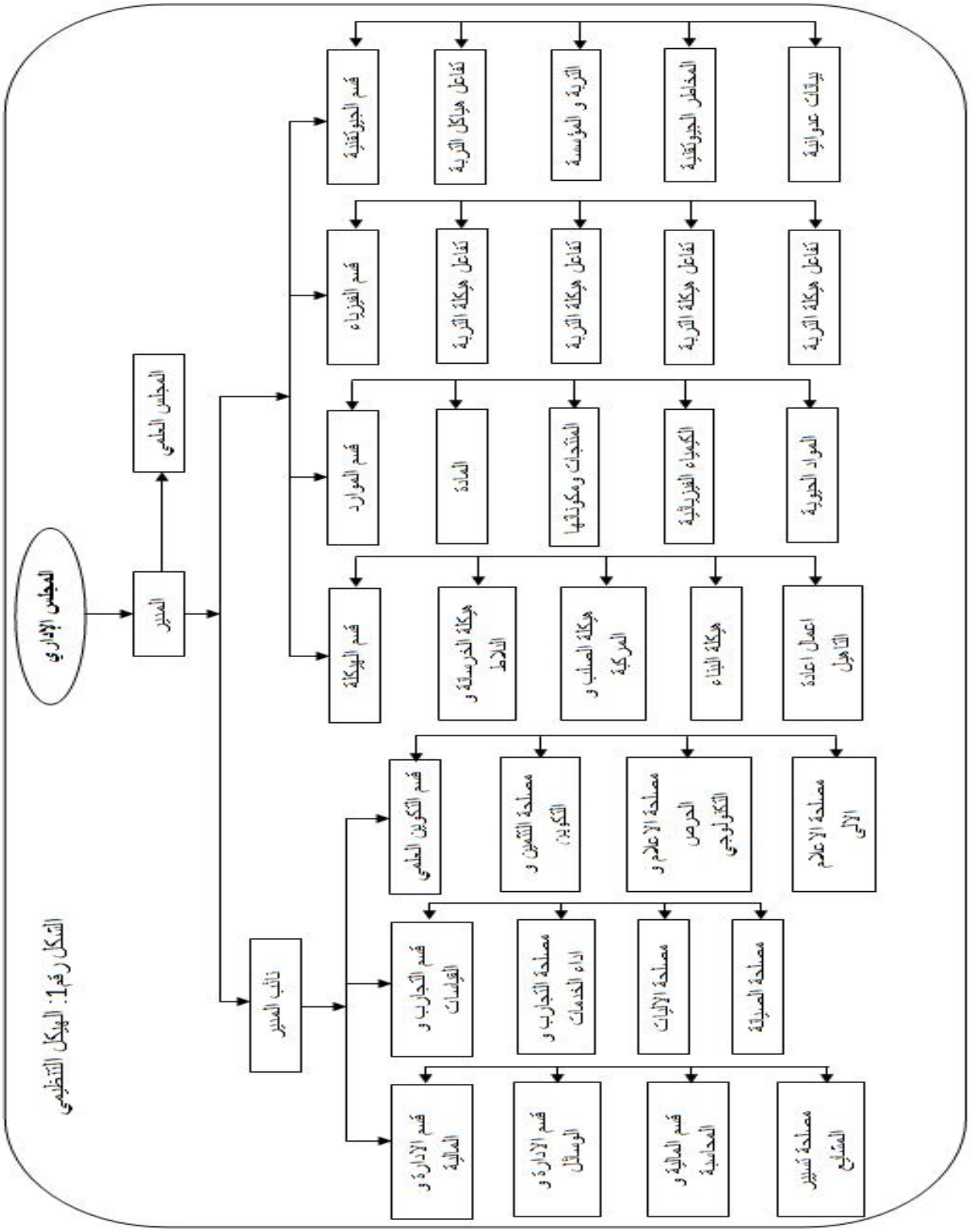

الشكل رقم1: الهيكل التنظيمي

المصدر: من المركز المستقبل

المبحث الثاني: منظومة النشاط

ان مكتب المحاسبة يقوم بتقديم خدمات للعملاء " الشركات" وهذه الشركات تختلف حسب نشاطها, حجمها وشكلها....الخ لذا لا يقتصر عمل المحاسب على شركة معينة وطبيعة عمل المحاسب تشترط عليه عدم افصاح عن المعلومات تلك الشركات التي يتعامل معها لانها تعتبر من اسرار العمل لذا تقوم بدراسة حالة المركز من خلال المعطيات التي تحصلنا عليها من المحاسب دون االفصاح عن اسم المركز.

و هذا يشمل (03) مطالب هي:

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي وفق النسب الميزانية المالية للسنوات الثلاث(2017-2018-2019)

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي وفق جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث(2017-2018-2019)

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للسنوات الثلاث(2017-2018-2019)

اولا: الميزانية المالية.

1- الأصول:

الجدول رقم (03): الميزانية المالية (أصول)

البيانات	السنة 2019			السنة 2018	السنة 2017
	المبلغ الاجمالي	الاهتلاكات	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي
الاصول الغير جارية	76000		54888	-	-
التثبيتات الغير مادية	27533641		27533641	27533641	27533641
اراضي	4189392579		2986349923	301665958	3075139360
مباني	142729282	21111	61571376	66009188	65574720
تثبيتات مادية اخرى	953927530		953927530	798198192	700912397
التثبيتات الجاري انجازها	29995		29995	29995	29995
قروض واصول اخرى غير جارية	20676524		20676524	24318788	19799675
ضرائب مؤجلة على الاصل					
مجموع الاصول غير الجارية	5334365549	1284221672	4050143877	392749381	3888989788

وبعد عرضنا للميزانية المالية لسنوات 2019,2018,2017 نقوم ببعض التغيرات والتعديلات البسيطة وذلك للوصول للميزانية حسب التحليل المالي فتصبح عناصر الميزانية كمايلي:

- الأصول الغير جارية = أصول ثابتة
- الأصول الجارية = أصول متداولة
- المخزونات الجارية = قيم الاستغلال
- حسابات الغير = قيم قابلة للتحقيق

- الحسابات المالية وما شابهها = قيم جاهزة

ام الخصوم فتصبح كمايلي:

- رؤوس الأموال الخاصة = أموال خاصة
- الخصوم غير جارية = ديون طويلة الاجل
- الخصوم الجارية = ديون قصيرة الاجل

الجدول رقم (04): يمثل الميزانية المالية 2017

الأصول	2017	الخصوم	2017
الأصول الثابتة	3888989788	الأموال الخاصة	3325904152
التثبيتات غير مادية أراضي مباني تثبيتات مادية أخرى التثبيتات الجاري إنجازها قروض وأصول أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل	27533641 3075139360 65574720 700912397 29995 19799675	راس المال الصادر نتيجة صافية ترحيل من جديد	4244495147 (53557621)
		ديون طويلة الاجل	(865033374)
		ديون مالية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	1446536834 1342328017 104208817)
أصول متداولة	1615154283	ديون قصيرة الاجل	731703085
قيم الاستغلال		موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون اخرى	32771750 66445009 63248626
مخزونات قيد الإنجاز	153419303		
قيم قابلة للتحقيق	153419303		
الزبائن مدينون اخرون الضرائب وما شابهها	209135180 1112568736		
قيم جاهزة	140031064		
الخزينة	140031064		
مجموع الاصول	5504144071	مجموع الخصوم	5504144071

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المركز

الجدول(05): يمثل الميزانية المالية حسب التقييم المالي (2017-2018)

من خلال ما قدمناه نقوم باعداد الميزانية المالية المختصرة الثلاثة.

الاصول	2017	2018	الخصوم	2017	2018
الأصول الثابتة	3932749381	4050143877	الأموال الخاصة	3271428797	32260490770
التثبيتات غير مادية	/	54888	راس المال	4244495147	42495147
أراضي	27533641	27533641	الصادر	(13772172)	(10938026)
مباني	3016659577	2986349923	نتيجة	(959294178)	(973066351)
تثبيتات مادية أخرى	66009188	61571376	صافية		
التثبيتات الجاري إنجازها	798198192	953927530	ترحيل من جديد		
قروض وأصول أخرى غير جارية	29995	29995			
ضرائب مؤجلة على الاصل	24318788	20676524			
أصول متداولة	1840703373	1817044541	ديون طويلة الاجل	1522107688	1564298614

قيم الاستغلال	212992610	251719116	ديون مالية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	1403426005 118681683	1463780884 100517730
مخزونات قيد الانجاز	212992610	251719116	ديون قصيرة الاجل	979916269	1042399034
قيم قابلة للتحقيق	1385744539	1437835236			
الزبائن مدينون اخرون الضرائب وما شابهها	1828562900 1201910665 1277584	27463375 1410371861	موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون اخرى	95295001 76886545 807734723	54246334 88339265 899813435
قيم جاهزة	241966224	127490189			
الخزينة	241966224	(15039780)			
مجموع الاصول	5773452754	5867188418	**مجموع الخصوم**	5773452754	5867188418

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المركز

من خلال ما قدمناه نقوم باعداد الميزانية المالية المختصرة الثلاثة.

الجدول رقم (06): يمثل الميزانية المالية المختصرة للأصول للسنوات الثلاث

(2019-2018-2017)

وحدة 10^2دج

السنوات / الأصول	2017		2018		2019	
	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية
الأصول الثابتة	3888989788	%71	3932749381	%68	4050143877	%69
الأصول المتداولة	1615154283	%29	1840703373	%32	1817044541	%31
قيم الاستغلال	153419303	%3	212992610	%4	2517119116	%4
قيم قابلة للتحقيق	1321703916	%24	1385744539	%24	1437835236	%25
قيم جاهزة	140031064	%2	241966224	%4	127490189	%2
مجموع الاصول	5504144071	%100	5773452754	%100	5867188418	%100

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (05): دائرة نسبية ttللأصول سنة 2017

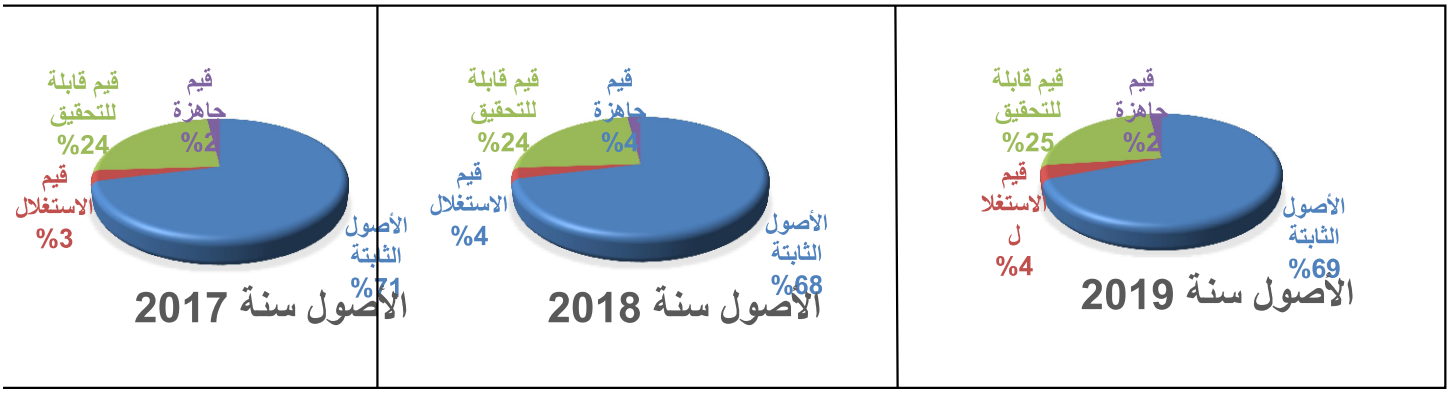

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

الجدول رقم (07): يمثل الميزانية المختصرة للخصوم للسنوات التالية (2017-2018)

السنوات / الخصوم	2017		2018		2019	
	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية
أموال دائمة	4772440986	%87	4793536485	%83	4824789384	%82
أموال خاصة	3325904152	%61	3271428797	%57	3260490770	%55
ديون طويلة الاجل	1446536834	%26	1522107688	%26	1564298614	%27
ديون قصيرة الاجل	731703085	%13	979916269	%17	1042399034	%18
مجموع الخصوم	5504144071	%100	5773452754	%100	5867188418	%100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المركز

حساب نسبة الأموال الدائمة = الأموال الدائمة / مجموع الخصوم

- ✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (06): دائرة نسبية للخصوم سنة 2017

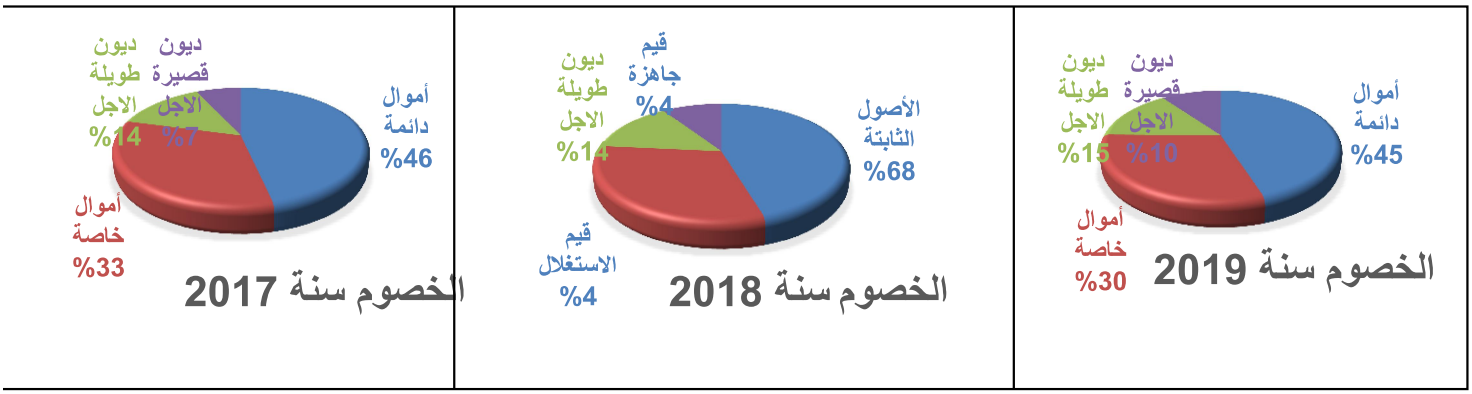

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لسنوات الثلاث(2017-2018-2019)

الجدول رقم (08): يمثل جدول حسابات النتائج حسب طبيعة السنوات التالية: (2017-2018)

البيان	2017	2018	2019
المبيعات والمنتجات الملحقة	264127183	292501878	174368746
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	40651141	(25854303)	(2338666)
الإنتاج المثبت	-	-	-
اعانات الاستغلال	-	-	-
1-انتاج السنة المالية	304778324	266647575	172030080
المشتريات المستهلكة	(15374374)	(13062720)	(13977692)
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى	(108247787)	(58363347)	(86906337)
2-استهلاك السنة المالية	123622161	(71426067)	(100884029)
3-القيمة المضافة للاستغلال(1-2)	181156163	195221508	71146051
أعباء المستخدمين	(221115089)	(220098795)	(233515104)
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	(5420420)	(6481734)	(3645811)
4-اجمالي فائض الاستغلال	(45379346)	(31359021)	(166014864)
المنتوجات العملياتية الاخرى	4006085	2646637	418588146
الأعباء العملاتية الاخرى	(137642949)	(148603313)	(70846564)
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	(72837088)	(101136165)	(207297395)
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	15764154	-	(25633983)

5-النتيجة العملياتية	(236089144)	(278451862)	63302
المنتوجات المالية	197351451	268755892	/
الأعباء المالية	(9759511)	(7280097)	(7359064)
6-النتيجة المالية	187591940	261475795	(7359064)
7-النتيجة العادية قبل الضريبة(5-6)	(48497204)	(16976067)	(7295762)
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	-	-
الضرائب المؤجلة(تغيرات) عن الانتائج العادية	(2995189)	3203897	(3642264)
مجموع المنتوجات للانشطة العادية	521900016	538050103	616252208
مجموع الأعباء للانشطة العادية	(573392411)	(55182273)	(627190234)
8-النتيجة الصافية للانشطة العادية	(51492394)	(13772170)	(10938026)
عناصر غير عادية(منتوجات)	-	-	-
عناصر غير عادية (أعباء)	-	-	-
9-النتيجة غير عادية	-	-	-
10-النتيجة الصافية للسنة المالية	(54192394)	(13772170)	(10938026)

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية للمركز

- **نسبة التمويل الدائم:**
- **نسبة التمويل الدائم** = الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة

الجدول رقم (09): حساب نسبة التمويل الدائم

البيان / السنوات	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
2017	4772440986	3888989788	1,22
2018	4793536485	3932749381	1,21
2019	4824798384	4050143877	1,19

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

- ✓ **الأموال الدائمة** = الأصول الخاصة + ديون طويلة المدى
- ✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (07):مخطط الاعمدة لنسبة التمويل الدائم(2017-2018-2019)

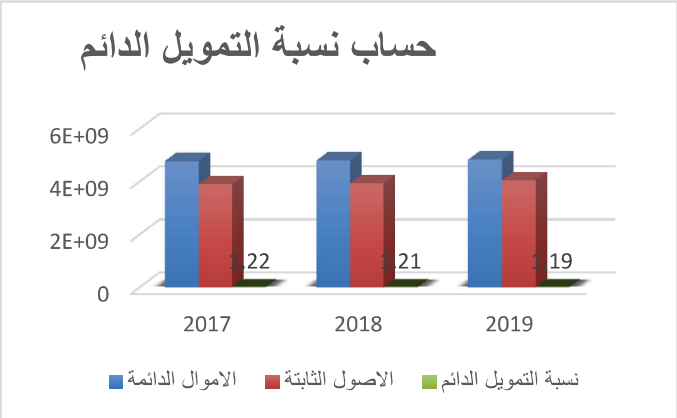

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائمة تفوق الواحد خلال ثلاثة السنوات التالية(2017-2018-2019) ورغم تسجيل بعض الانخفاض في سنة 2019 إلا أن النسبة تبقى دائما جيدة وهذا يعني أن المركز له رأسمال عامل موجب خلال ثلاثة سنوات فالمركز تمول تثبيتاتها بالأموال الدائمة كما أن لها هامش أمان مكنها من تغطية جزء من أصولها المتداولة

- **نسبة التمويل الذاتي:**
- **نسبة التمويل الذاتي=** الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

الجدول رقم (10): حساب نسبة التمويل الذاتي

البيان / السنوات	الأموال الخاصة	الأصول الثابتة	نسبة التمويل الذاتي
2017	3325904152	3888989788	0,85
2018	3271428797	3932749381	0,83
2019	3260490770	4050143877	0,80

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (08):مخطط الاعمدة لنسبة التمويل الذاتي(2017-2018-2019)

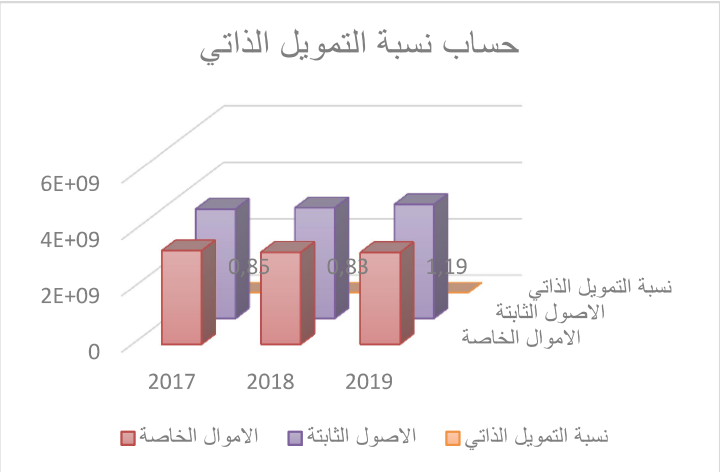

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

التعليق:

نلاحظ ان نسبة التمويل الذاتي في ثلاثة سنوات التالية اقل من الواحد وهذا يدل على ان المركز يغطي اصوله الثابتة باموالة الخاصة إضافة الى الديون الطويلة الاجل

✓ **نسبة الاستقلالية المالية:** الأموال الخاصة/ مجموع الديون

الجدول رقم (11):حساب نسبة الاستقلالية المالية

البيان / السنوات	الأموال الخاصة	مجموع الديون	نسبة الاستقلالية المالية
2017	3325904152	2178239919	1,52
2018	3271428797	2502023957	1,30
2019	3260490770	2606697648	1,25

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (09): مخطط الاعمدة لنسبة الاستقلالية المالية (2017-2018-2019)

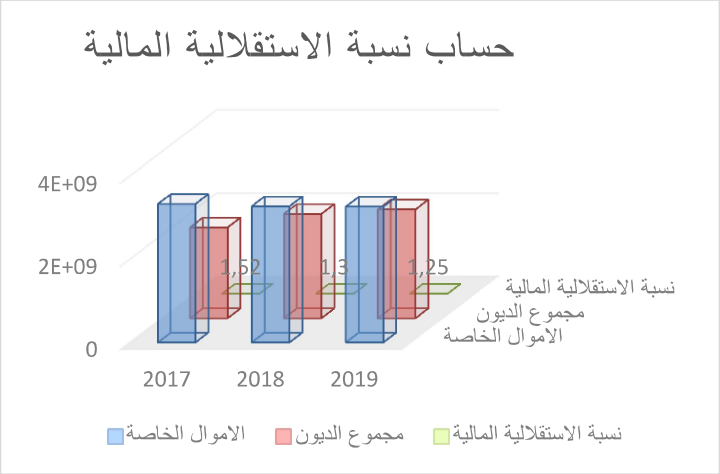

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

التعليق:

نلاحظ ان النسبة خلال السنوات الثلاث (2017-2018-2019) جيدة وهذا يدل على ان المركز مستقل ماليا وذلك ان النسبة تفوق الواحد، فالمركز يعتمد على أمواله الذاتية في تسديد التزاماته

مجموع الديون = ديون طويلة الاجل + ديون قصيرة الاجل

- **نسبة قابلية السداد:**

✓ **نسبة قابلية السداد** = مجموع الديون / مجموع الأصول

الجدول رقم(12):حساب نسبة قابلية السداد

البيان / السنوات	مجموع الديون	مجموع الاصول	نسبة الاستقلالية المالية
2017	2178239919	5504144071	0,39
2018	2502023957	5773452754	0,43
2019	2606697648	5867188418	0,44

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (10):مخطط الاعمدة لنسبة قابلية السداد(2017-2018-2019)

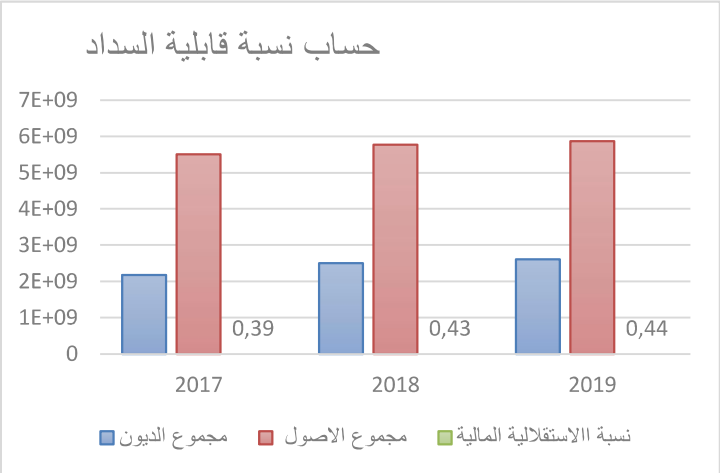

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

التعليق:

نلاحظ ان النسبة اصغر من 0,5 خلال هذه السنوات وهذا يدل على ان المركز قادر على الوفاء بالتزاماته.

- **نسبة السيولة:**

✓ **نسبة السيولة العامة**= الاصول المتداولة / الديون القصيرة الاجل

الجدول رقم(13):حساب نسبة السيولة العامة

البيان / السنوات	الأصول المتداولة	الديون قصيرة الاجل	نسبة السيولة العامة
2017	1614154283	731703085	2,20
2018	1840703373	979916269	1,87
2019	1817044541	1042399034	1,74

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (11):مخطط الاعمدة لنسبة السيولة العامة(2017-2018-2019)

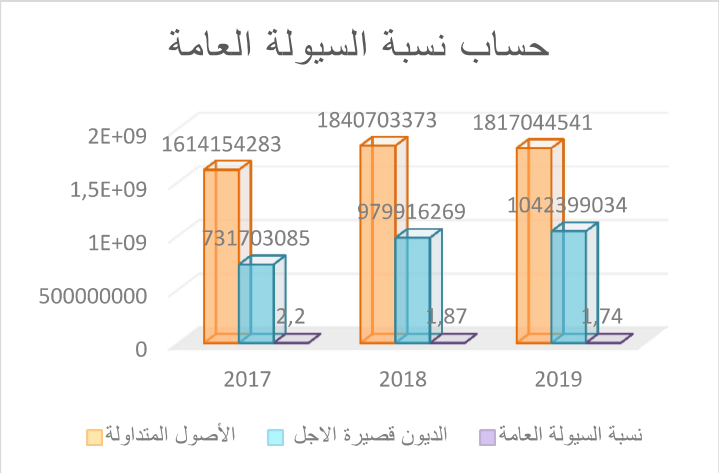

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن النسبة تفوق الواحد خاصة في سنة 2017 بدأ بتراجع هذا التراجع ليسله تأثير وهذا يدل على ان الأصول المتداولة قد غطت الديون القصيرة الأجل وبهذا فإن المركز له قدرة على تسديد التزاماته قصيرة الأجل.

- **نسبة السيولة المختصرة:**

✓ **نسبة السيولة المختصرة**=القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم(14):حساب السيولة المختصرة

البيان / السنوات	قيم قابلة للتحقيق+ قيم جاهزة	الديون قصيرة الاجل	نسبة السيولة المختصرة
2017	1461734980	731703085	1,99
2018	1627710763	979916269	1,66
2019	1565325425	1042399034	1,50

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (12):مخطط الاعمدة لنسبة السيولة المختصرة (2017-2018-2019)

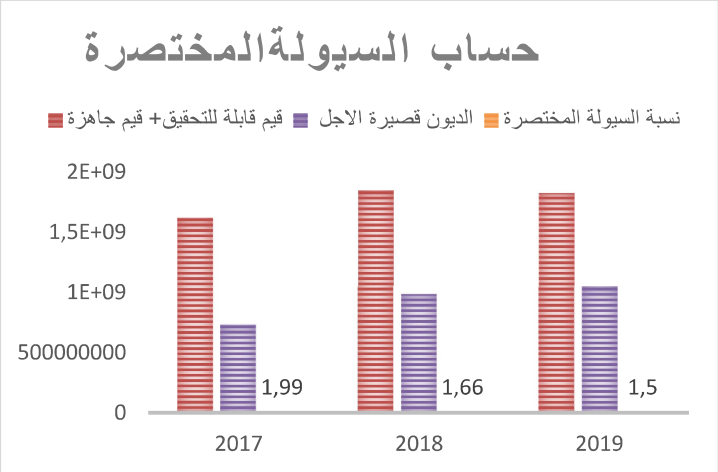

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن النسبة خلال هذه السنوات 2017-2018-2019 تفوق الواحد وهي تفوق النسبة المثلى والتهييج بأن تتراوح بين 0.32 و0.5فبالرغم من أن المركز قادر عل بتسديد ديونها لقصيرة الأجل بالقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة إلا أن خبراء التحليل المالي يؤكدون على أن مثل هذه الوضعية هي غير ملائمة للمركز.

- **نسبة السيولة الفورية:**

✓ **نسبة السيولة الفورية** =القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم(15): حساب السيولة الفورية

البيان / السنوات	القيم الجاهزة	الديون قصيرة الاجل	نسبة السيولة الفورية
2017	140031064	731703085	0,19
2018	241966224	979916269	0,24
2019	127490189	1042399034	0,12

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (13):مخطط الاعمدة لنسبة السيولة الفورية (2017-2018-2019)

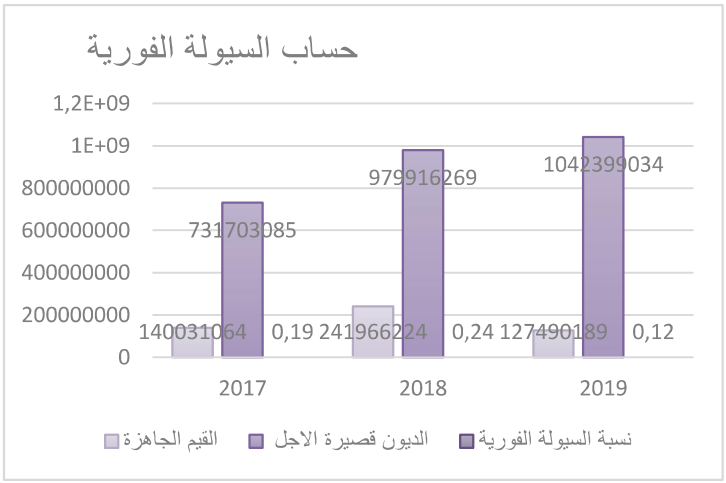

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

التعليق:

نلاحظ ان النسبة جيدة بالنسبة للمؤسسة خلال هذه السنوات (2017-2018-2019) رغم ان سنة 2019 تجاوزت النسبة المثلى والتي تتراوح 0,3)و0,2(فالمركز في هذه الحالة يستطيع تسديد ديونه قصيرة الاجل وبالقيم الجاهزة.

نسب المردودية:

الجدول رقم (16): حساب نسبة المردودية المالية

البيان / السنوات	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	مردودية الأموال الخاصة
2017	53557621	3325904152	0,016
2018	13772172	3271428797	0,004
2019	10938026	3260490770	0,003

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (14):مخطط الاعمدة لنسبة المردودية المالية(2017-2018-2019)

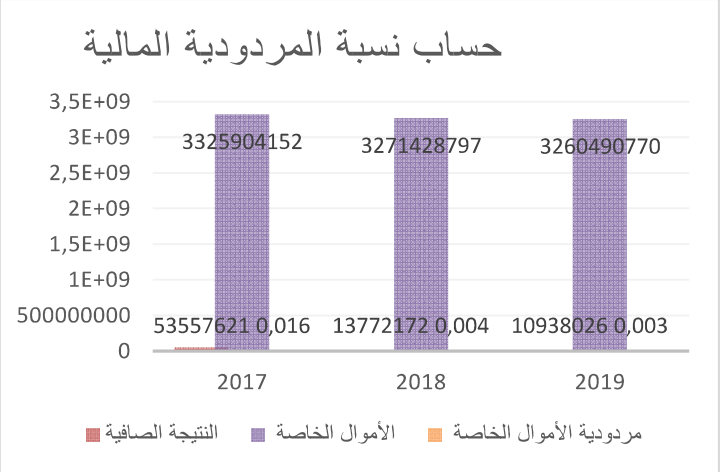

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

التعليق:

من خلال النتائج المتحصل عليها ان كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية قدرها

الجدول رقم (17): حساب نسبة مردوديةالنشاط

البيان / السنوات	النتيجة الاجمالية	رقم الاعمال	نسبة مردودية النشاط
2017	53557621	264127183,66	0,2
2018	13772172	292501878,26	0,04
2019	10938026	174368746,05	0,06

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (15):مخطط الاعمدة لنسبة مردودية المشاط(2017-2018-2019)

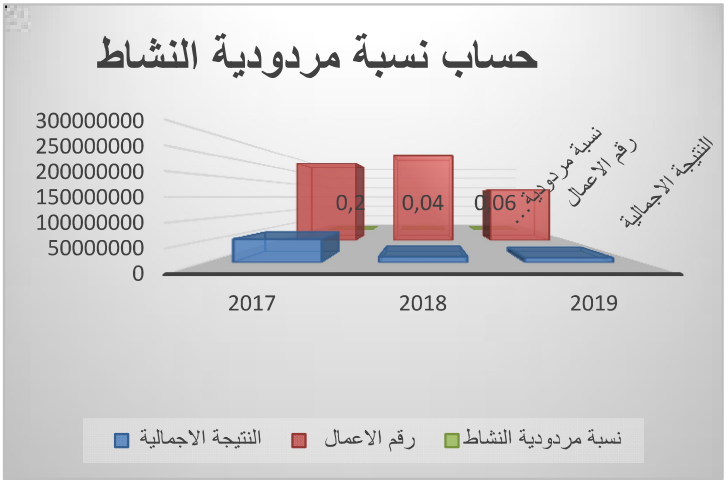

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

التعليق:

تمثل هذه النسبة العائد من عملية الاستغلال فكل دينار يحقق نتيجة إجمالية تقدر ب(0.2, 0.6,0.4)

- **نسب النشاط:**

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الاعمال / مجموع الأصول

الجدول رقم (18): حساب معدل دوران مجموع الأصول

البيان / السنوات	رقم الاعمال	مجموع الأصول	نسبة دوران مجموع الأصول
2017	264127183,66	5504144071	0,04
2018	292501878,26	5773452754	0,05
2019	174368746,05	5867188418	0,02

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (16):مخطط الاعمدة لمعدل دوران مجموع الأصول (2017-2018-2019)

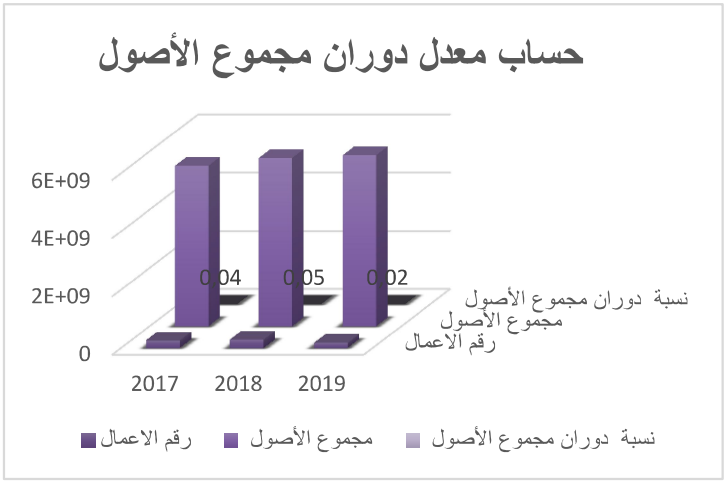

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

التعليق:

يقدر معدل الدوران الإجمالي لأصول المركز ب 0.04 يعني ان كل دينار مستثمر في المركز في سنة 2017يولد 0.04 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المركز في إدارة ممتلكاتها وان المركزيعمل بعيدا من مستوى طاقته الكاملة هذا يعني ان المركز لا يمكنه زيادة حجم المبيعات دون زيادة في راس المال، اما بالنسبة للسنة 2018يقدر المعدل بحوالي 0.5هذا ما يعني تراجع طفيف في كفاءة الإدارة خلال السنة لكن يبقى مستوى المعدل في الانخفاض خلال السنة 2019 حيث يقدر هذا المعدل ب 0.02 هذا الانخفاض المستمر يدل على تراجع أداء المركز خلال السنتين الأخيرتين محل الدراسة من اجل تجنب هذا الانخفاض اما على المركز كامل اصوله او يقوم ببيع جزء من اصوله غير مستغل.

- **معدل دوران الأصول الثابتة:**

✓ **معدل دوران الأصول الثابتة**= رقم الاعمال / الأصول الثابتة

الجدول رقم (19): حساب معدل دوران الأصول الثابتة

البيان / السنوات	رقم الاعمال	الأصول الثابتة	معدل دوران مجموع الأصول
2017	264127183,66	3888989788	0,06
2018	292501878,26	3932749381	0,07
2019	174368746,05	4050143877	0,04

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (17):مخطط الاعمدة لمعدل دوران الأصول الثابتة (2017-2018-2019)

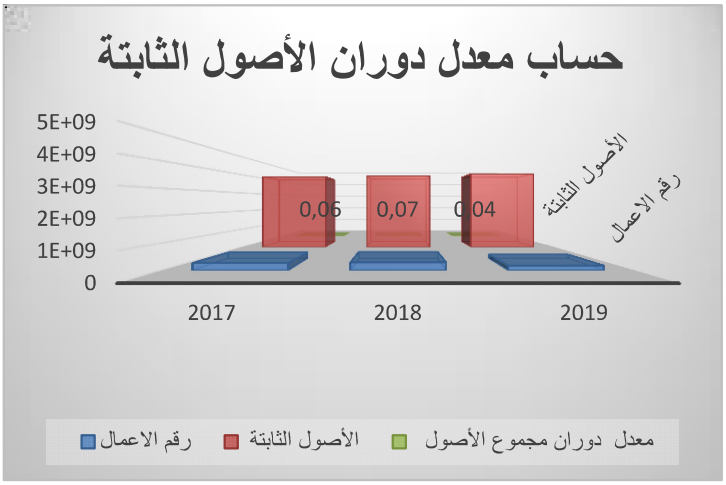

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

تعليق:

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات فبالنسبة لسنة 2017 يقدر المعدل ب 0.06 هذا يعني ان كل دينار مستثمر من أصول ثابتة يولد ب 0.06 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المركز في استغلال اصوله الثابتة لان المعدل لم يصل حده المثلى، بدا في التراجع خلال سنة 2018 الذي قدر ب 0.07

بدا في الانخفاض في سنة 2019 والسبب في ذلك راجع الى ان الأداء التشغيلي للمركز في انخفاض مستمر وهذه الوضعية تستلزم على إدارة المركز اما القيام باستغلال كل أصوله الثابتة او بيع جزء منها.

- **معدل دوران الأصول المتداولة**

✓ **معدل دوران الأصول المتداولة**= رقم الاعمال / الأصول المتداولة

الجدول رقم (20): حساب معدل دوران الأصول المتداولة

البيان / السنوات	رقم الاعمال	الأصول المتداولة	معدل دوران مجموع الأصول
2017	264127183,66	1615154283	0,16
2018	292501878,26	1840703373	0,15
2019	174368746,05	1817044541	0,09

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (18):مخطط الاعمدة لمعدل دوران الأصول المتداولة (2017-2018-2019)

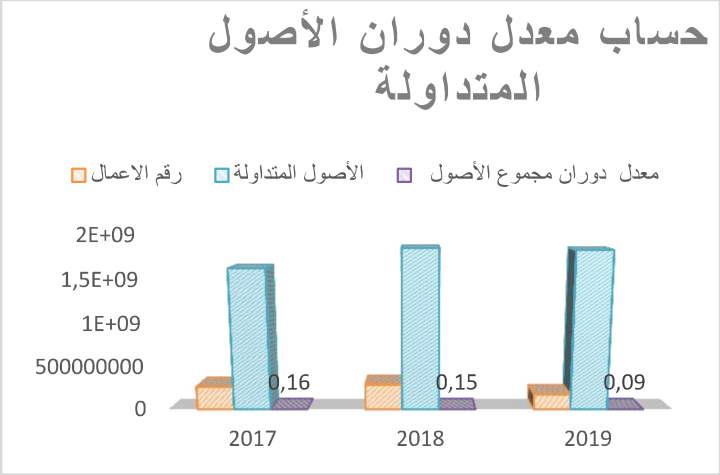

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

التعليق:

يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة بين 0,09 و0,16 وهو معدل منخفض قد يكون راجع الى سوء تسيير المخزونات

- **النسب الهيكلة:**

أولا: نسبة هيكلة الأصول

- **نسب هيكلة الأصول الثابتة**

✓ **نسبة هيكلة الأصول الثابتة**= أصول ثابتة / مجموع الأصول

الجدول رقم (21): حساب نسبة هيكلة الأصول الثابتة

البيان / السنوات	أصول ثابتة	مجموع الاصول	نسبة هيكلة الأصول الثابتة
2017	3888989788	5504144071	0,70
2018	3932749381	5773452754	0,68
2019	4050143877	5867188418	0,69

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (19):مخطط الاعمدة لنسبة هيكلة الأصول الثابتة(2017-2018-2019)

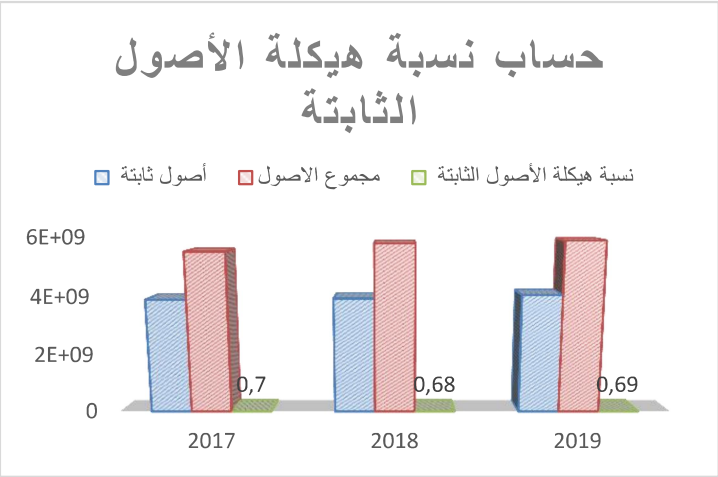

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة هيكلة الأصول الثابتة في حدود 70% خلال سنة 2017 بسنتين 2018 و2019و ذلك راجع الى مدى توازن السيولة.

- **نسبة هيكلة الأصول المتداولة:**
- **نسبة هيكلة الأصول المتداولة** = أصول متداولة / مجموع الأصول

الجدول رقم (22): حساب نسبة هيكلة الأصول المتداولة

البيان / السنوات	أصول متداولة	مجموع الاصول	نسبة هيكلة الأصول المتداولة
2017	1615154283	5504144071	0,29
2018	1840703373	5773452754	0,31
2019	1817044541	5867188418	0,30

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (20):مخطط الاعمدة لنسبة هيكاري الأصول المتداولة (2017-2018-2019)

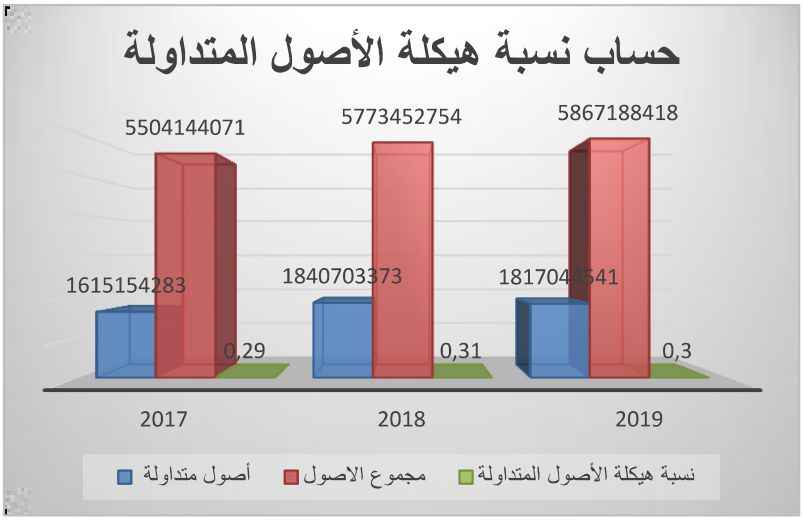

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

تعليق:

من النتائج المحصل عليها خلال السنوات الثلاث على التوالي ((0.30 ,0.31 ,0.29 والتي تعبر عن أهمية الأصول المتداولة بالنسبة للأصول الثابتة، يمكن القول انه مادامت هذه النسبة خلال هذه السنوات اقل من 0.5. فهي تدل ان المركز ليست في حالة جيدة عموما هذا راجع الى حركة الأصول المتداولة بطيئة ولا تحقق أرباح، هذا يدل على ان الأصول الثابتة اكبر من الأصول المتداولة.

ثانيا: هيكلة الخصوم

- **نسبة هيكلة الأموال الدائمة**
- **نسبة هيكلة الأموال الدائمة**= أموال دائمة / مجموع الخصوم

الجدول رقم(24): حساب نسبة هيكلة الخصوم

البيان / السنوات	أموال دائمة	مجموع الخصوم	نسبة هيكلة الأموال الدائمة
2017	3325904152	5504144071	0.6
2018	3271428797	5773452754	0,56
2019	3260490770	5867188418	0,56

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (21):مخطط الاعمدة لنسبة هيكلة الخصوم(2017-2018-2019)

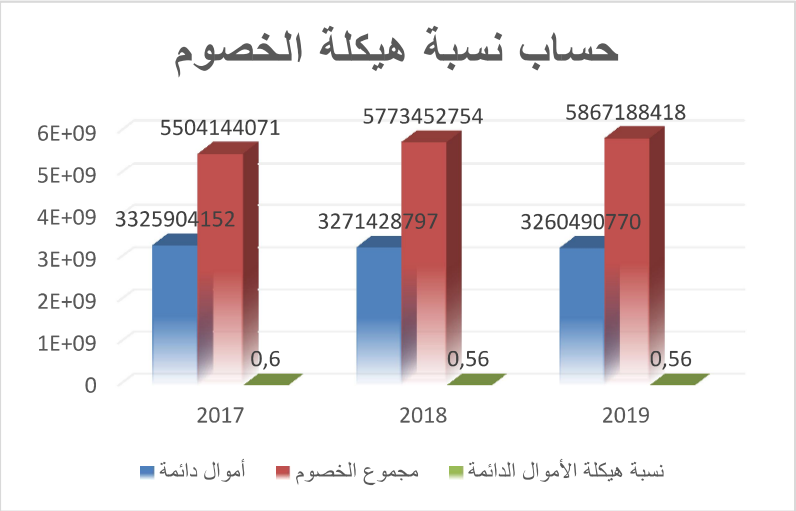

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول ان في حدود 60% في سنة 2017بدا في التراجع الى تراجع في الأموال الدائمة.

- **نسبة هيكلة ديون طويلة الاجل**

✓ **نسبة هيكلة ديون طويلة الاجل**= ديون طويلة الاجل / مجموع الخصوم

الجدول رقم (24): حساب نسبة ديون طويلة الاجل

البيان / السنوات	ديون طويلة الاجل	مجموع الخصوم	نسبة ديون طويلة الاجل
2017	1446536834	5504144071	0.26
2018	1522107688	5773452754	0,26
2019	1564298614	5867188418	0,26

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (22):مخطط الاعمدة لنسبة ديون طويلة الاجل(2017-2018-2019)

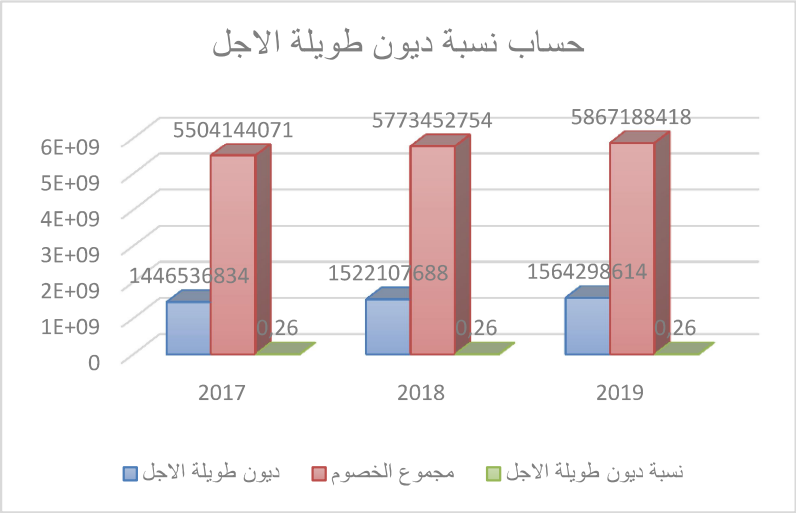

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

- **نسبة هيكلة ديون قصيرة الاجل**

✓ **نسبة هيكلة ديون قصيرة الاجل**= ديون قصيرة الاجل/ مجموع الخصوم

الجدول رقم (25): حساب نسبة ديون قصيرة الاجل

البيان / السنوات	أموال دائمة	مجموع الخصوم	نسبة هيكلة الأموال الدائمة
2017	731703085	5504144071	0.13
2018	979916269	5773452754	0,16
2019	1042399034	5867188418	0,18

المصدر: اعتمادا على وثائق المركز

✓ **التمثيل البياني:**

الشكل رقم (23):مخطط الاعمدة لنسبة ديون قصيرة الاجل(2017-2018-2019)

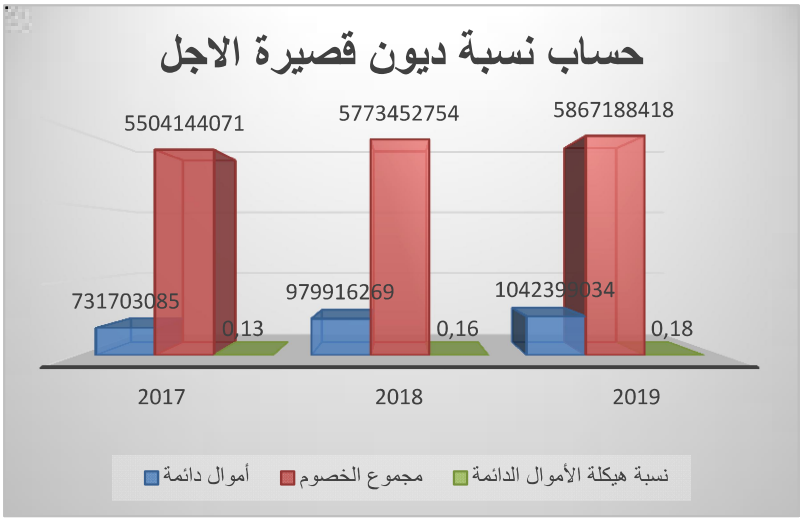

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة هيكلة الديون قصيرة الاجل في تطور طفيف هذا راجع الى ان المركز لجأ الى الأموال الأجنبية لتمويل جزء من استثماراتها

خلاصة الفصل الثاني:

بعد دراسة حالة المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء وقمنا بدراسة تطبيقية عن التحصيل المالي، فعرضنا الميزانية لثلاث سنوات (2017-2018-2019)

فمن خلالها قمنا بتقييم وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بعرض القوائم المالية الضرورية التي تعكس الوضعية المالية للمركز والمركز المالي له بالإضافة إلى النسب المالية التي تعطي تقييم الأداء وتعبر عن صحيّة الوضعية المالية للمركز واثبات القوة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

قمنا من خلال هذا البحث بدراسة موضوع التقييم المالي والتجاري للمؤسسة حيث نصب حول اظهار المؤسسة في صورتها الحقيقية كمركز قرار مستقل، وكان ذلك باستخدام اهم النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي اذ يعتبر التقييم امرا ضروريا بالنسبة لأي مؤسسة والذي يمكن من خلاله مراقبة حركة المؤسسة واتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة للوصول للأهداف المراد تحقيقها، كما يمثل تقييم الأداء المرآة العاكسة التي تظهر من خلالها المؤسسة امام كل المتنافسين ويسعى المحلل المالي من خلال تقييم الأداء الى الكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، وبما ان اغلب المؤسسات تشكو من نقص او تدهور في الأداء لذا اصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام الى دراسة وتحليل الوضعية المالية انطلاقا من الوثائق المالية المتوفرة في المؤسسة .

ولقد تناولنا في بحثنا هذا أحد اهم وأحدث الأدوات المستخدمة في تقييم الاداء المالي داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي الا وهي النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي والتي تعتبر الأداة التي يستطيع من خلالها المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه الى نقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض ان يتسم بالكفاءة والفعالية حتى تتمكن من البقاء والاستمرار.

بعد ما تم عرضه في الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل الى جملة من النتائج بالرجوع الى الفرضيات لتأكيدها او نفيها، ونذكرها على النحو التالي:

1. نتائج الدراسة:

➢ نتائج الدراسة النظرية:

- ان تقييم الأداء المالي يعطي صورة عن الوضعية المؤسسة ومركزها المالي وهناك العديد من النسب المالية للتقييم يمكن تصنيفها بطرق مختلفة.
- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي احدى التقنيات التي تساعد المؤسسة الاقتصادية على التنبؤ بالمستقبل.

- يلعب تقييم الأداء التجاري في توسيع رقعة المستثمرين في العمل التجاري.
- يعتبر تقييم الأداء التجاري احدى دراسات تنظيم عملية التجديد التجاري.

➢ **نتائج الدراسة التطبيقية:**

كانت دراستنا التطبيقية على المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء واهم النتائج المتوصل اليها من هذه الدراسة يمكن ايجازها في:

- وجود سيولة ليست في صالح المركز ويجب عليها استغلال الفائض في المشاريع الاستثمارية.
- انخفاض معدل دوران الأصول المتداولة هذا راجع الى سوء السياسية المتبعة في تسيير المخزونات ويجب عليها إعادة النظر في هذه السياسية.
- و هناك تراجع في أداء المركز من خلال السنة الأخيرة عند تحليل نسب نشاط المركز، هذا يدل على ان المركز غير مستقل لكل اصوله او هناك أصول رائدة لا حاجة للمركز اليه، فيجب على المركز التخلي عن الاستثمارات الزائدة.
- توصلنا الى ان المركز في تدهور مستمر من سنة الى أخرى.

3. نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال ما تطرقنا إليه في سياق البحث بدءًا من الفصل الأول الذي تم التعرف فيه على تقييم الأداء المالي والتجاري للمؤسسة بدراسة أحاطت بجميع جوانبها النظرية وطرق حساب النسب المالية، اما بالنسبة للفصل الثاني الذي تناولنا فيه الدراسة التطبيقية لدى المؤسسة، ويمكن التأكد من صحة الفرضيات التي وُضعت في مقدمة البحث بمايلي:

- فيما يخص الفرضية الأولى التي تنص على «تحتوي الكشوفات المالية على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة»، تم تأكيدها من خلال الدراسة النظرية،تم اثباتها في الجانب النظري من خلال الفصل الأول حيث تحتوي الكشوفات المالية على عدة معلومات وبيانات معبر عنها بشكل محاسبي ومالي تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث تعتبر المرآة التي تعكس الواقع المالي للمؤسسة الاقتصادية وهذا من أهمية البيانات والمعلومات الضرورية الموجودة بها، ويجب ان تكون ملائمة وموثوقة حيث يمكن استخدامها بشكل صحيح.
- اما الفرضية الثانية التي تنص على اختلاف تقييم الأداء التجاري بحسب المستوى الذي يتم فيه التقييم بأدائها وتتمثل هذه المستويات أساسا في المستوى القومي، المستوى القطاعي والمستوى التجاري، تم تأكيد هذه الفرضية من خلال الدراسة النظرية على ان المستوى القومي يظهر دور المؤسسة التجارية في توفير الموارد التمويلية اللازمة للاقتصاد القومي ومستوى القطاعي الذي يتضمن تقييم أداء المؤسسة

التجارية من ناحية تناسق قرارات السلطات النقدية القائمة على أمور هذه المؤسسات والسياسات النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي، اما بالنسبه للمستوى المؤسسة التجارية وفي مركز الإدارة على تحقيق الأهداف المخططة والمرسومة لها،من تنظيم للربحية وتحقيق التحسن والرشد في أداء الخدمة.

- فيما يخص الفرضية الثالثة والأخيرة والتي تنص على ان المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء يعتمد على مستوى فعال في التقييم يساعد على الكشف على نقاط القوة والضعف، تم تأكيد الفرضية من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها بالاعتماد على الإفصاح على النسب المالية الضرورية التي تعكس الوضعية المالية للمركز بالإضافة الى القوائم المالية، تم التوصل الى تحديد سليم وصحيح للنتيجة السنوية التي تهم الكثير من الأطراف الذين لهم علاقة بالمركز.

4. توصيات واقتراحات:

انطلاقا من النتائج السابقة نقترح التوصيات التالية:

- مراقبة وضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة.
- يجب على المؤسسة ان تعمل على تقييم أدائها المالي وبشكل مستمر لمساعدتها على تجنب تضخم الاختلالات بالإضافة الى الاعتماد على المؤشرات المالية المناسبة للمؤسسة والتي تعطي صورة واضحة عن مركزها المالي.

إعطاء أهمية بالغة لعملية تقييم الأداء "المالي والتجاري" وهذا لاكتشاف نقاط القوة والضعف ومركزها المالي لتحسينها ومواجهتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2010.

2. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، الرياض،2000.

3. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2010.

4. محمد محمود الخطيب ،الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة،دار الجامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ،عمان ،الأردن2010.

5. محمد عباس بدوي،**المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، دار الهناء، مصر، 2009.

6. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي،**التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الاردن، 2008.

7. محمد مطر،**مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، لبنان، 2007.

8. محمد ابو ناصر، جمعة حميدات،**معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية**، دار وائل، عمان، 2008.

9. جعفر عبد الاله،**المحاسبة المالية مبادئ القياس والافصاح المحاسبي**، الطبعة الأولى، دار حنين، عمان، الاردن، 2003.

10. محمد مطر،**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الاردن، 2005.

11. بن ربيع حنيفة،**الواضح في المحاسبة العامة**، الطبعة الخامسة، دار هومه، الجزائر، 2008.

12. منير ابراهيم هندي،**الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1999.

13. رضوان حلوة حنان،**النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير**، دار وائل للنشر، الاردن، 2003.

14. محمد الصيرفي، **التحليل المالي وجهة نظر إدارية محاسبية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014.

15. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،2003.

16- عاطف وليم أندراوس،التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2008.

17. عدنان تايه النعيمي وياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى2007.

18. ايمن الشنطي، زهير الحدرب، عامر عبد الله، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2010.

19. وليد ناجي الحيالي، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.

20. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2008.

21. مؤيد الفضل،**المنهج الكمي في اتخاذ القرار المثلي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.

22. نواف كنعان،**اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007.

23. محمد الطروانة، سليمان عبيدات،**مقدمة في بحوث العمليات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2009.

24. خليل محمد العزاوي،**ادارة اتخاذ القرار الاداري**، دار كنوز للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2006.

- **مذكرات التخرج:**

1. دادن عبد الغني **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر وباريس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007.

2. قلو رفيق، **دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011.

3. بنية حيزية، **أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي

في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011.

4. وضياف سامية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات خلال 2005-2008**، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، 2009.

5. ليندة غربة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نسب النشاط والربحية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2014-2015.

6. تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة الأكلي محند أولحاج البويرة، 2011 -2012 .

7. تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، مذكرة ماستر، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013 -2014، ص 06[1]

8. مصطفى العثماني،**نظم المعلوماتالمحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة دكتورة مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.

9. برقراري حياة،**دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ضمن متطلبات الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.

10.حكيمة وطار،**دور نظم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ضمن متطلبات الماستر، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2012.

11. بن شيخ شمس الدين، **دور القوائم المالية في التسيير المالي المعاصر للمؤسسة**، مذكرة ضمن متطلبات الماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013.

12. يوسف الهزيل كريمة زرزور مبروكة برحومة، تقييم وتحسين الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية الحديثة. مذكرة ليسانس،جامعة الوادي،2008.

13. أثر جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة،مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2013-2014.

14. اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة اعمال،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009/2009، ص52،53.

15. سارة قدوري، دور إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية؛ مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2014-2015 .

16. بوطرفة رشيد، صغير عماد، **آثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على دعم التحليل المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة اعمال مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي 1945، قالمة، 2015/2014.

17. ضيف عبد الله علي،**دور نظم المعلومات في الرقابة الداخلية وتحسين أداء المؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن بديس مستغانم، 2016.

- **المجلات والملتقيات العلمية:**

1. محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام

2. الجمهورية الجزائرية،**القرار المتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة محتوى الكشوف المالية وعرضها**، المؤرخ في 26 جويلية2008، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس2009.

3. المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 05-2013/05/06 جامعة الوادي.

4. حسين أحمد دحدوح،**دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 2، سوريا، 2008.

5. زهرة حسن العمري، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63 ،2007.

- **المراجع باللغة الاجنبية:**

1. Robert Obert, **Pratique des Normes IAS/IFRS**, Edition Dunod, France

2.CLARAN WARCH, Les rations clés du management, Edition: Village Mondiale, 1998.

3.Béatrice, Francis grandguillot, **l'essentiel de l'analyse financière,** 14eme, edition2016/2017.

4.Jean François, Philippe Farcet, **Organisation et gestion de l'entreprise**, Edition Foucher, Paris, 2006.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معة محمد بوضياف بالمسيلة
ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مم: علوم التسيير

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بوطراوي إسماعيل المولود(ة) بتاريخ: 1997/05/21 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 207046787 الصادرة بتاريخ: 2021/10/12 عن: مديرية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية 2022/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": التقييم المالي والتجاري للمؤسسة دراسة حالة: المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء "CNERIB"

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/07

التوقيع و البصمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مم: علوم التسيير

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بلباي يوسف المولود(ة) بتاريخ: 03/11/1995 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200981010 الصادرة بتاريخ: 01/02/2021 عن: بلدية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": التقييم المالي والتجاري للمؤسسة دراسة حالة المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء "CNERIB"

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 02/06/2022

التوقيع والبصمة